((القلب)) التَّركيبيّ
في (الكتاب)
دراسة لمفهومه ونقد سيبويه اعتباره

الدكتور: سيفُ بنُ عبدالرحمن العريفي

المقدمة

الحمدُ للّه حَمْدَ الشاكرين، والصّلاةُ والسّلامُ على نبيِّنا محمدٍ المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وأصحابه، وبعد:

شأنُ النحويين عند سيبويه - وحُقّ لهم - شأنٌ شأنٌ؛ ألم تَرَ أنَّه ساق كلامَهم مع كلام العرب حجّةً له في أقوالٍ أكْثَرَ من أنْ أُثقِلَهنَّ لك[1]. ولكنَّ ذلك الشّأنَ لم يكن حِجاباً دون نقدِه لهم أفراداً وجماعةً نقداتٍ في مسائلَ من مفصَّلاتِ الأحكام، ونقداتٍ في مسائل من الأصول والقواعد الكليّة:

فأمّا الأُوَلُ فذهَبْنَ بحديث دارسي (الكتاب)، أو كِدْنَ.

وأمّا الثّواني فلم يكنْ حظُّهنَّ كذلك، وهنَّ قلائلُ، وأجلاهنَّ لسماتِ منهج سيبويه وملامحِ حِجاجه - أُرى - مسألتان:

إحداهما: نَقْدُه تهاونَ النّحويين بالخلْفِ إذا عرفوا الإعرابَ؛ إذ قال وهو يتحدَّثُ عن الحال المؤكّدة لمضمون الجملة وما يحسنُ منها وما يُحال: «وإنما ذكر الخليلُ - رحمه اللّهُ - هذا لتَعْرِفَ ما يُحالُ منه وما يَحْسُنُ؛ فإنَّ النَّحويين ممّا[2] يتهاونون بالخَلْفِ إذا عرفوا الإعرابَ، وذلك أنَّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن

(١) راجع - مثلاً -: الكتاب ١٩/٢، ٣٩٠ - ٣٩١، ١٩٧/٣.

(٢) (ممّا) هنا تُشبه أن تكون بمعنى (رُبما). قال السيرافي: "وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه» شرح السيرافي ٧٥/٢ (مطبوع)، وانظر: النكت ١٣١/١، فهارس كتاب سيبويه ٩٥، الكتاب ١٧٠/٢ح ٣٧ (البكاء).

وللصّفّار تعقيبٌ على مقالة السيرافي في: شرح الكتاب ٣٧٥ - ٣٧٩(مطبوع).

غيره بأمرٍ، فقال: أنا عبدُ اللّه منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً = كان مُحالاً؛ لأنَّه إنما أراد أن يُخْبِرَك بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتّى استغنيتَ أنت عن التَّسمية؛ لأنَّ (هو) و(أنا) علامتان للمضمر، وإنّما يُضْمِرُ إذا عَلِمَ أنَّك قد عرفتَ مَنْ يعني. إلا أنَّ رجلاً لو كان خَلْفَ حائطٍ أو في موضع تَجْهلُه فيه؛ فقلتَ: مَنْ أنت؟ فقال: أنا عبدُ اللّهِ منطلقاً في حاجتك = كان حسناً»[1].

والمسألةُ من جوامع (الكتاب) التي لا تعلو عنها العينُ، ولها بحثٌ مفردٌ - إنْ شاء اللّهُ تعالى - إذ حديثُها أحاديثُ: حديثٌ عن مفهوم (الخَلْفِ)، وحديثٌ عن قرينة الإعراب ونقْدِ قَصْرِ التّفسيرِ عليها، وحديثٌ عن ملابسات الخطاب وعلاقة المخاطب بالمتكلّم والمخبَر عنه، وحديثٌ عن المقاصد والأغراض الإبلاغية، وحديثٌ عن أثر كلِّ أولئك في استقامة التركيب وإحالته.

ورأيتُ باحثين وقفوا على هذا النَّصِّ، ولكنَّهم لم يُطيلوا الوقوفَ، فيُفَصِّلوا أحاديثَه[2].

والمسألةُ الأخرى: نَقْدُه اعتبارَهم (القَلْبَ) التَّركيبيَّ في بعض أحكام النَّصْبِ، وهي من مسائل القواعد الكُليّة اللاتي في سِلْكهنَّ أحكامٌ من المفصَّل، وكلامهُ عليها أشفُّ من كلامه على مسألة

(١) الكتاب ٢/٨٠ - ٨١.

(٢) فكرة الوجوه والفروق ١٦٠، الدلالة والتَّقعيد النحوي ٤١٢ - ٤١٣، من قضايا النظرية اللغوية العربية ٢٨ - ٢٩، المنهج الوظيفي العربي الجديد ٥، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه ٩١، الأغراض والمقاصد ٣١، ٣١٨، مفهوم الجملة عند سيبويه ١٩٨ - ١٩٩.

التَّهاونِ بالخَلْفِ، وحِجاجهُ فيها مطوّلٌ تطويلاً؛ من أجل ذلك أفردتُ لها ذا البحثَ قاصداً إلى تِبيانِ مفهوم (القَلْب) التّركيبيّ في (الكتاب)، ومبنى قاعدة اعتباره فيصلاً في الحكم في قول مُعتبريها، وحِجاج سيبويه إيّاهم.

وعلى اللّه ربّي - عزَّ وجلَّ - أتوكّلُ، وهو حَسْبي.

مدخل

للفظ (القَلْب) في (كتاب سيبويه) وجوهٌ:

الوجْهُ الأوّلُ: (القَلْبُ) في نحو قوله: «هذا بابُ ما تُقلَبُ فيه الواوُ ياءً»[١] ومعناه: إبدالُ حرفٍ من حرفٍ، وهو كثيرٌ في كلامه[٢].

والوجْهُ الثّاني: (القَلْبُ) في نحو قوله عن (شاكٍ): "إنّما يريد (الشّائك) فَقَلَبَ، ومثلُ ذلك (أيْنُقٌ) إنّما هو (أَنْوُقٌ) في الأصل، فأبدلوا الياء مكانَ الواوِ وقلبوا...»[٣]، ومرادُه القَلْبُ المكانيُّ، وهو تقديمٌ وتأخيرٌ في حروف الكلمة.

وذان الوجهانِ في بنية الكلمة، وشائعان في المدوَّنات الصَّرفيّة.

والوجْهُ الثّالثُ: (قَلْبُ المعنى)؛ أي: تحويلُ معنى التّركيب إلى ضدِّه بتغيير في مبناه، وذِكْرُه الأوّلُ في قوله: «فلم تَقْوَ (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقوَ في تقديم الخبر»[٤]؛ أي: لم تَقْوِ (ما) على العمل مع

(١) الكتاب ٤/٣٣٥.

(٢) راجع - مثلا -: الكتاب ٤/٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦.

(٣) الكتاب ٣/٤٦٦.

(٤) الكتاب ١/٥٩.

تحويل معنى التَّركيب من النَّفي إلى الإثبات بدخول (إلا) كما لم تَقْوَ عليه مع تقدُّم خبرِها على اسمها[١] .

وما بين هذا القَلْبِ وقَلْبِ المعنى الذي ذكره البلاغيون في السَّرقات الشّعرية غير الظّاهرة = مختلفٌ جدّاً؛ إذ مرادُ البلاغيِّين أن يكونَ معنى الشّاعر الآخِر نقيضَ معنى الشّاعر الأوّلِ[٢] .

والوَجْهُ الرّابعُ: (القَلْبُ) الذي في الصَّدر، وأسند إليه معرفةً تُقابلُ معرفةَ العين (المشاهَدة)، وكان لهما آثارٌ في تفسيره أحكام التّراكيب[٣]، وأبلغُهنَّ - فيما أرى - تفسيرُه منعَ نعتِ ما فيه (أل) باسم الإشارة وجوازَ نعتِ اسمِ الإشارة بما فيه (أل) = بأنَّ المُخْبِرَ أرادَ أنْ يُقرِّبَ باسم الإشارة شيئاً ويُشيرَ إليه؛ «لتعرفَه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء، وإذا قال (الطّويل) فإنّما يُريدُ أن يُعَرِّفَك شيئاً بقلبك، ولا يُريدُ أن يُعَرِّفَكه بعينك؛ فلذلك صار (هذا) يُنْعَتُ بـ(الطّويل)، ولا يُنْعَتُ (الطّويلُ) بـ(هذا)؛ لأنَّه صار أخصَّ من (الطّويل) حين أراد أن يُعرِّفَه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القَلْب، وإذا قال (الطّويل) فإنّما عرَّفَه شيئاً بقلبه دون عينه؛ فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصَّ»[٤] .

وفي ذا التَّفسير دقائقُ من المقاصد، حديثُها ذو شجونٍ[٥]، ولكنَّ هؤلاء الأوْجُهَ الأربعةَ ليس القصد إليها هنا.

---

(١) شرح السيرافي ٢٤/٣ (مطبوع). ولذا الوجه مثالان آخران في: الكتاب ٣٦٢/٢، ١٨٨/٣.

(٢) الإيضاح ١٢٧/٤.

(٣) راجع: الكتاب ١٥٧/١، ٤٢٩.

(٤) الكتاب ٧/٢.

(٥) راجع: المقتضب ٢٨٤/٤، شرح السيرافي ١٥٦/٢ب، البصريات ٧٦٥ - ٧٦٦، شرح الرماني ١٤٠/١أ، شرح المفصل ٥٦/٣.

والوجْـهُ الخـامسُ: (قَلْـبٌ) في أجـزاء التّركيـب، وحديثُـه حـديثُ البحـث، وأوّلُـه كـلامٌ علـى مفهومـه، ثـم كـلامٌ علـى قاعـدة بعـض النّحويين المبنيّة عليه ونَقْدِ سيبويه لها.

مفهوم (القَلْب) التّركيبيّ في (الكتاب)

يَضِحُ مفهومُ هذا (القَلْب) عند سيبويه بسوقِ النُّصوصِ اللاتـي فيهنَّ ذِكْرُه ومفاتيحُه على النحو الآتي:

النَّصُّ الأولُ:

قال سيبويه عَقِبَ ذِكرِه صيغ المبالغة؛ فارقاً بينها وبين الصِّفة المشبَّهة: «وليس هـذا بمنزلـة قولـك: حَسَنٌ وجْـهَ الأخِ؛ لأنَّ هـذا لا يُقْلَـبُ، ولا يُضْمَرُ...»[(١)].

يُريدُ بقوله (لا يُقلَبُ) أنَّ معمولَ الصِّفة المشبَّهة يلزمُ موقعَه (رُتبتهُ محفوظةٌ)، فـلا يتقـدَّمُ عليهـا فيقـعَ موقعَهـا وتقـعَ موقعَـه، وفي كـلام السّيرافي جلاءٌ للمسألة؛ إذ قال: "إذا قلتَ: هذا حَسَنٌ الوجهَ؛ لم يحسُنْ أن تقولَ: هـذا الوجهَ حَسَنٌ؛ كمـا تقول: هـذا زيداً ضاربٌ؛ فهذا هـو معنى قوله: (لأنَّ هذا لا يُقْلَبُ)؛ أي: لا يُقدَّمُ"[(٢)].

إذاً؛ القَلْـبُ في الـنَّصِّ: تقـديمٌ لمـا رتبتُـه التـأخيرُ وتـأخيرٌ لمـا رتبتُـه التَّقـديمُ، بـه يكـونُ في التّركيـب تبـادُلٌ مـوقعيٌّ طرفـاه بينهمـا رِبـاطٌ اقتضى رُتْبَتَيْهما؛ هو هنا كونُ أحدهما عاملاً والآخرِ معمولاً له.

---

(١) الكتاب ١/١١٥.

(٢) شرح السيرافي ٣/٢١٩ (مطبوع)، وانظر: شرح الرماني ١/٤١أ، النكت ١/٢٤٩، شرح عيون كتاب سيبويه ٨١، شرح الصفار ١/١٥٣ب، ضوابط التقديم وحفظ المراتب ٥٧.

والنَّصُّ الثاني:

في (بابِ إجراءُ الصِّفة فيه على الاسم في بعض المواضع أَحْسَنُ، وقد يستوي فيه إجراءُ الصِّفةِ على الاسم وأن تجعلَه خبراً فنصبته) = تحدّثَ سيبويه عن تراكيبَ فيهنَّ نكراتٌ لهنَّ صفاتٌ ثوانٍ يحتملْنَ الإتباعَ على النَّعتِ والنّصْبَ على الحالِ، وذَكَرَ ثَمَّ القَلْبَ مرّاتٍ وطبّقَه تطبيقاتٍ في كلامٍ طويلٍ آتٍ تفصيلُه حيثُ الكلامُ على نَقْدِه بعض النّحويين ـ إن شاء الله تعالى ـ وحَسْبي هنا من تطبيقاته ثلاثٌ مقرِّباتٌ مفهومَ القَلْب:

التَّطبيقةُ الأولى في قوله: «ولو كان هذا على القَلْب ... لكان الوجْهُ: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجْه جميلَه؛ لأنك لا تقولُ: مررتُ برجلٍ جميلِه حَسَنِ الوجْه»[(١)] .

قولُه (مررتُ برجلٍ جميلِه حَسَنِ الوجه) ـ وإن كان مُمتنعاً لعلَّةٍ ستأتي ـ مقلوبٌ عن (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِه)، وترى فيه تقديمَ الصفة الثّانية على الصِّفة الأولى ووضعَها موضعَها[(٢)] (التّبادُل الموقعيّ بينَهما)، وترى ـ أيضاً ـ أنَّ ذا التَّقديم لم يُغَيِّر له لفظُ التّركيبِ؛ فلمْ يقَل مثلاً: مررتُ برجلٍ جميلِ الوجهِ حَسَنِه، فيُغيّرْ بحسب مَقتضى قاعدة الضَّمير، وترى ـ أيضاً ـ أنَّ طَرَفي القَلْبِ (المقدَّم والمؤخّر) بينَهما رباطٌ اقتضى رُتْبَتَيْهما؛ إذ هما صفةٌ أولى وصفةٌ ثانية لموصوفٍ واحد.

---

(١) الكتاب ٢/٥٠.

(٢) التعليقة ١/٢٤٨، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٢.

والتَّطبيقةُ الثّانيةُ في قوله: "فأمّا القَلْبُ فباطلٌ"[١] ، لو كان ذلك .. لقلتَ: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةً؛ لأنَّه لا يصلُح أن تُقدِّمَ (لبيبةً)، فتُضْمرَ فيها الأمَّ، ثم تقولَ: عاقلةٍ أمُّه»[٢] .

قِصَّتُه كقصّة السّابق، ويزيدُ نصّاً على أنَّ القَلبَ في المثال تقديمُ الصّفة الثّانية (لبيبة) على الصّفة الأولى (عاقلة أمُّه) [تبادُلٌ موقعيٌّ بينَهما] بلا تغييرٍ يصحبُه.

والتَّطبيقةُ الثّالثةُ في قوله: «وممّا يُبْطلُ القَلْبَ قولُه: زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به؛ إذا جعلَت الأخَ صفةً والجنونَ من زيدٍ بأخيه؛ لأنَّه لا يستقيمُ: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله»[٣] .

قولُه (زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدالله) قَلْبٌ لقوله (زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به)؛ وإن كان ممتنعاً لعلّةٍ ستأتي، ويؤخذُ منه أنَّ القَلْبَ فيه تقديمُ خبر المبتدأ (مجنون به) على صفته (أخو عبدالله) ووضْعُه موضعَها، والرّباطُ بين طَرَفي القَلْب ظاهرٌ.

---

(١) يريد: فأما اعتبار القلب فباطلٌ. وسيأتي تفصيلٌ في الكلام على قاعدة اعتبار القلب.

(٢) الكتاب ٢/٥١.

(٣) الكتاب ٢/٥٢.

والنَّصُّ الثّالثُ:

قال في أبواب الاستثناء: «وتقولُ: ما فيها إلا زيدٌ، وما علمتُ أنَّ فيها إلا زيداً، فإن قلبتَه فجعلتَه يلي (أنَّ) و(ما) في لغة أهل الحجاز قَبُحَ ولم يَجُز؛ لأنَّهما ليسا بفعلٍ فيُحتملَ قَلْبُهما كما لم يَجُز فيهما التَّقديمُ والتّأخيرُ»[1].

يُريدُ بالقَلْبِ أن تقولَ: ما إلا زيد فيها، وما علمتُ أنَّ إلا زيداً فيهما، فتُقدِّمَ المستثنى وتَصحبَه الأداةُ؛ لتلازُمِهما، وتُؤَخِّرَ ما قام مقام المستثنى منه[2]، فيقعَ أحدُهما موقعَ الآخر.

فالقَلْبُ في النَّصِّ - إذاً - تقديمٌ وتأخيرٌ لجزأين بينَهما رباطٌ؛ به يقعُ أحدُهما موقعَ الآخر.

وأمّا قولهُ (كما لم يجز فيهما التَّقديمُ والتأخيرُ) فأراد به أنَّ (ما) و(أنَّ) لا يتصرَّفان تصرُّفَ الفعل؛ فلا يتقدَّمُ خبرُهما على اسمهما، ولا يتقدَّم أحدُ معموليهما عليهما؛ فاستعمل مصطلح (التَّقديم والتّأخير) لمّا أراد المطلق، ولم يستعمل (القَلْبَ)؛ لأنَّه لم يقصد إلى تقديمٍ وتأخيرٍ لجزأين مخصوصين يقعُ أحدُهما موقعَ الآخر. واللّهُ أعلمُ.

والنَّصُّ الرّابعُ:

قال في الباب الثّاني من أبواب (حتّى): «وإنّما ذا قولٌ كان النَّحويون يقولونه ويأخذونه بوجهٍ ضعيفٍ؛ يقولون: إذا لم يجز القَلْبُ نَصَبنا،

---

(١) الكتاب ٢/٣١٧.

(٢) شرح الرماني ٤٥٨ ـ ٤٥٩(رسالة دكتوراه)، وراجع: الأصول ١/٢٩٨، شرح السيرافي ٣/١٠٥ب، التعليقة ٢/٥١ ـ ٥٢.

فيدخلُ عليهم: قد سرتُ حتّى أدخلُها= أن ينصبوا[١]، وليس في الدنيا عربيٌّ يرفعُ: سرتُ حتّى أدخلُها= إلا وهو يرفعُ إذا قال: قد سرتُ»[٢].

يدلُّ كلامُه بالمفهوم على أنَّ قَلْبَ (سرتُ حتّى أدخلُها) جائزٌ، وقَلْبُه - بإجماعٍ - أن تقول: حتّى أدخلُها سرتُ، فتُقَدِّمَ (حتّى) والمضارعَ بعدها على الفعل الذي قبلَها، وتضعَهما موضعَه؛ لا يكونُ غيرَ ذلك[٣]، والرِّباطُ المقتضي مرتبتي المقدَّم والمؤخَّر أنَّ ما بعد (حتّى) مسبَّبٌ لِما قبلَها أو غايةٌ له.

والنَّصُّ الخامسُ:

قال في (باب الأسماء التي يُجازى بها وتكونُ بمنزلة الذي): "وقد يجوزُ في الشِّعر: آتي مَن يأتني، وقال الهُذليُّ[٤]:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنّها مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يضيرُها

هكذا أَنشَدَناه يونُسُ؛ كأنَّه قال: لا يضيرُها مَن يأتِها؛ كما كان:

وأنّي متى أُشْرِفْ.... ..... ناظِرُ[٥]

= على القَلْب، ولو أُريد به حذفُ الفاءِ جاز»[٦].

---

(١) أي: أن يوجبوا النصبَ، ولا يُجيزوا الرفع.

(٢) الكتاب ٣/٢١.

(٣) شرح السيرافي ٣/٢٠٣أ، شرح الرماني ٨٣٨ (رسالة دكتوراه)، الارتشاف ٢/٤٠٦.

(٤) هو أبو ذؤيب. ديوان الهذليين ١/١٥٤، شرح أشعار الهذليين ١/٢٠٨، شرح أبيات سيبويه ٢/١٩٣، الخزانة ٩/٥٧.

(٥) بيتٌ لذي الرُّمّة، هو على التّمام:

وأنّي متى أُشْرِفْ على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظرُ.

ديوان ذي الرمة ١٠١٤، الكتاب ٣/٦٨، شرح أبيات سيبويه ٢/٩٢، الخزانة ٩/٥١.

(٦) الكتاب ٣/٧٠ - ٧١.

أجاز - كما ترى - أن يكونَ (مَن يأْتِها لا يضيرُها) مقلوباً عن (لا يضيرُها مَن يأتِها)، وأن يكونَ (وأنّي متى أُشْرِفْ ... ناظِرُ) مقلوباً عن (وأنّي ناظرٌ متى أشْرِفْ): تقدَّمَتْ بالقَلْب أداةُ الشَّرط وفعلُه على الخبر - وهو دليلُ الجواب - فوقعا موقعَه، والرِّباطُ أنَّ الخبر معلَّقٌ بالشّرط.

وذا القَلْبُ أجازه سيبويه في البيتين، وأجاز أن يكونا على حذف فاء الجواب، والفارقُ بين الوجهين: أنَّ الكلام على القَلْبِ إخبارٌ معلَّقٌ بشرط، وعلى حذف الفاء شرطٌ وجوابٌ"[(١)].

وللمبرِّد وتلميذه ابن السَّرّاج كلامٌ على الوجه الأوّل ليس ذا موضعَ تفصيله[(٢)].

والنَّصُّ السّادسُ:

قال في (باب الجزاء إذا أدخلتَ فيه ألفَ الاستفهام): «فلو قُلْتَ: إنْ أتيتني آتيك؛ على القَلْبِ = كان حسناً"[(٣)].

يعني: على أنَّ في التِّركيب تقديماً وتأخيراً، وأصْلُه: آتيك إنْ أتيتني، وقصّتُه كقصّة البيتين، إلا أنَّه جَعَلَ القَلْبَ هنا حسناً؛ لمكان عدم ظهور عمل الأداة في فعل الشّرط، وقَصَرَ ما في البيتين على الضّرورة؛ لأنَّ جَزْمَ فعل الشّرط ظاهرٌ"[(٤)].

---

(١) شرح السيرافي ٢٣٢/٣ب. وللفارسيّ في (الشعر ٥٠٦/٢) كلامٌ على فاعل (يضير) في الوجهين.

(٢) راجع: المقتضب ٧١/٢ - ٧٢، الكامل ١٣٤/١، الأصول ٤٦١/٣ - ٤٦٢، شرح السيرافي ٢٣٢/٣أ - ٢٣٣ب، البغداديات ٤٥٦.

(٣) الكتاب ٨٣/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٦٦/٣ - ٦٧.

والنَّصُّ السّابعُ:

قال في (بابٍ من أبواب أنَّ تكونُ أنَّ فيه مبنيّةً[١] على ما قبلها، وذلك قولُك: أحقّاً أنّك ذاهبٌ): "وسألتُ الخليلَ فقلتُ: ما مَنَعهم أن يقولوا: أحقّاً إنّك ذاهبٌ؛ على القلب؛ كأنّك قلتَ: إنّك ذاهبٌ حقّاً ... فقال: ليس هذا من مواضع (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) لا يُبتدأ بها في كلِّ موضعٍ، ولو جاز هذا لجاز: يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ؛ تُريدُ: إنّك ذاهبٌ يومَ الجمعة، ولقلتَ أيضاً: لا محالةَ إنّك ذاهبٌ؛ تُريد: إنّك لا محالة ذاهبٌ، فلمّا لم يَجُزْ ذلك حَمَلوه على: أفي حقٍّ أنّك ذاهبٌ"[٢].

يُريد بالقلب: أن تكون(حقّاً) مقدَّمة على (إنَّ) وواقعةً موقعَها، وذا القَلْبُ منعه الخليلُ وسيبويه كما ترى؛ لأنَّ (إنّ) لها الصّدارةُ، فلا يتقدَّمُ عليها شيءٌ من جملتها[٣].

وأجازه الأخفشُ، وحكى أنّ «مِن العرب مَن يقولُ: حقّاً إنَّك ذاهبٌ؛ على القلب، فنصبوا على المصدر؛ كأنَّهم قالوا: أُحقُّ ذلك حقاً»[٤]؛ يعني أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة.

---

(١) لم يُرد البناءَ الصّناعيّ الذي استعمله في حديثه عن المبتدأ والخبر، ولو أراده لعكس فقال: مبنيٌّ عليها ما قبلها؛ لأنَّه في موضع خبر المصدر المؤول منها وممّا بعدها، ولكنّه أراد أنَّ لزومَ فتح (أنَّ) هنا حكمٌ مبنيٌّ على ما قبلها؛ أي: معتمدٌ على ما قبلها.

راجع: شرح السيرافي ٤/٣١أ، تنقيح الألباب ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) الكتاب ٣/١٣٥. ومثلُه في: ٣/١٣٧.

(٣) شرح الرماني ٣٢٢ (رسالة دكتوراه: الموسى)، تنقيح الألباب ٢٢٥، ٢٢٧.

(٤) تنقيح الألباب ٢٢٥. ونقل المازنيُّ عن قومٍ قليلين جواز (يوم الجمعة إنّك منطلقٌ) على القلب، راجع: الأصول ١/١٧٤.

وأوّلَ ابنُ خروف الحكاية على مذهب القسم بعد (حقّاً) لا على مذهب القلب، ونَقَلَ قولَهم: حقّاً لآتينّك = دليلاً على استعمالهم (حقّاً) في القسم[1].

وجملة القول:

أولئك النُّصوصُ اللاتي فيهنَّ ذِكْرُ (القلب) التّركيبيّ ومفاتيحُه، وبسوقهنَّ يَضِحُ أنَّ (القَلْبَ) في التّركيب عند سيبويه: (تقديمٌ وتأخيرٌ طرفاه بينهما رابطةٌ تقتضي رُتبتَيْهما، وبه يقعُ أحدُهما موقعَ الآخر، ولا يصحبُه تغيرٌ آخَرُ):

فأمّا أنَّهُ تقديمٌ وتأخيرٌ فتنطقُ به النُّصوصُ، وتدلُّ عليه الأمثلةُ.

وأمّا أنَّ طرفَيه بينهما رابطةٌ فتدلّ عليه النُّصوصُ بالمفهوم؛ إذ هما في الأوّل عاملٌ ومعمولٌ، وفي الثّاني صفةٌ أولى وصفةٌ ثانيةٌ لموصوفٍ واحدٍ، وفي الثالث مستثنًى وقائمٌ مقام المستثنى منه، وفي الرابع سببٌ ومسبَّبٌ، وفي الخامس والسادس خبرٌ وما عُلّق به، وفي السّابع (إنّ) وأحد متعلّقات جُملتها. وترى فيهنّ جميعاً اقتضاءَ الرّابطة أن تكون رتبةُ المقدَّم بعد المؤخَّر.

وأما أنَّهُ تبادُلٌ موقعيٌّ فتُفْهِمُه الأمثلةُ؛ إذ فيها وقع المقدَّمُ موقعَ المؤخّر.

وأمّا أنَّه لا يصحبُه تغييرٌ فيدلُّك عليه أنَّ سيبويه جعل قَلْبَ (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه جميلِه) أن يقال: مررتُ برجلٍ جميلِه حَسَنِ الوجه؛ فلمْ يُغَيِّر المقلوبَ بحسب مقتضى قاعدة الضّمير، ومن أجلها مَنَعَه.

---

(١) تنقيح الألباب ٢٢٥، ٢٢٧.

وبهؤلاء الفصول بان أنّ كلَّ قلبٍ في التّركيب عند سيبويه تقديمٌ وتأخيرٌ، وأنْ ليس كلُّ تقديم وتأخيرٍ قَلْباً، واللّه أعلمُ.

ذلك حديثُ مفهوم (القلب) في المسألة، وينبني عليه ثلاثُ كلماتٍ:

الكلمةُ الأول: كلامٌ على كلامٍ للأستاذ المحقّق عبد السّلام هارون، وتفصيلُه على النّحو الآتي:

قال ـ رحمه اللّه ـ في فهارس (الكتاب):

«القَلْبُ بمعنى عود الضّمير على متأخّر لفظاً ورتبةً ٢: ٥٠ـ٥١.

بمعنى التَّقديم والتّأخير في المبتدأ أو الخبر ٣: ١٣٥، ١٣٧.

بمعنى تقديم الجواب على الشّرط ٣: ٨٣»[1].

وفي قوله نظرٌ من وجوه:

الأوّل: فاته (القلبُ) في: النَّصِّ الأوّل، والنَّصِّ الثَّالث، والنَّصِّ الخامسِ.

والثّاني: جَعَلَ ـ كما ترى ـ للقَلْب في التركيب عند سيبويه أكثر من مفهومٍ، وقد رأيتَ أنَّ مفهومَه واحدٌ ومسائلَه متعدِّدةٌ.

والثّالثُ: قال: "القَلْب بمعنى عود الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً"؛ يريدُ: القَلْبَ في النَّصِّ الثّاني، وقد رأيتَ فيه عودَ الضّمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً هو مانعُ القلب، فكيف يكونُ مانعُ القلب هو القلبَ؟!

والرّابع: قال: «بمعنى التَّقديم والتأخير في المبتدأ أو الخبر»؛ يريدُ: القلبَ في النَّصِّ السّابع، والقلبُ ثَمَّ تقديم لفظةٍ من جملة (إنَّ) عليها.

---

(١) الكتاب (الفهارس) ٥/ ٣٤٠.

والخامس: قال: «بمعنى تقديم الجواب على الشّرط»؛ يريدُ: القلبَ في النَّصِّ السّادس، وقد مضى أنَّ القَلْبَ فيه تقديمُ أداةِ الشّرط وفِعْلِه على الخبرِ المعلَّق بالشّرط، وهو دليلُ الجواب وليسَه؛ فعلى قول الأستاذ عبد السلام هارون يكون (آتيك إن أتيتني) مقلوباً، ويكونُ (إن أتيتني آتيك) هو الأصْلُ، والذي قاله سيبويه أنَّ الأول على الأصل والثّاني مقلوبٌ، فالقولان - كما ترى - متناقضان.

والكلمة الثّانية: كلامٌ على قولٍ للدكتور صالح بن سعيد الزهراني، وتفصيلُه على النّحو الآتي:

قال في بحثٍ عنوانُه (جماليات القَلْب في البلاغة العربية): «القلب على مستوى التركيب: يُمَثِّلُ القَلْبُ المكانيُّ في بناء الجملة في العربية مظهراً من مضاهر النّشاط اللُّغويّ؛ حيثُ يتقدمُ ما حقُّه التأخير، ويتأخَّرُ ما حقُّه التّقديمُ، والذي يُسوِّغُ هذا النّشاط في بناء الجملة هو الإعرابُ؛ الذي يمنحُ الكلمة حريّةَ الحركة داخلَ السّياق مع احتفاظها برتبتها، وقد كان هذا النّوعُ من القَلْب اللُّغويِّ مثارَ خلافٍ بين البيانيين، وهو خلافٌ يمكن حصْرُه في ثلاثة اتجاهات:

١. اتِّجاه الرَّفض.

٢. اتِّجاه القبول.

٣. اتِّجاه الوسطيّة»[(١)].

(١) جماليات القلب في البلاغة العربية (مجلة جامعة الإمام: ع١٩ ص٣٧٩).

ثم فصَّلَ الثلاثةَ، وذكر خلالَ تفصيله شواهدَ القلب الذي قصد إليه؛ كقولهم: أُدْخِلَ فوه الحجرَ، وقولهم: أدخلتُ في رأسي القَلَنْسوةَ، وقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وقول عروة بن الورد:

فديتُ بنفسه نَفْسي ومالي وما آلوك إلاّ ما أُطيقُ[١]

وقول الحطيئة:

فلمّا خشيتُ الهونَ والعَيْرُ مُمْسِكٌ على رَغْمِه ما أَمْسَكَ الحبلَ حافرُه[٢]

كذلك قال الدكتور وكذا استشهد.

قلتُ: ما فَصَّله واستشهد له هو ما سّماه ابنُ فارس (القَلْبَ في القصّة)[٣]، وهو قلبٌ في الوظيفة النَّحوية والإعراب، ولذا سُمّي في بعض المصادر (قلبَ المعنى)[٤] و(قَلبَ الإعراب)[٥]، وكان سيبويه قد ذكر جملةً من أمثلته، ورآه جارياً على سعة الكلام، ولم يستعمل في كلامه عليه مصطلح (القلب)[٦]، ثمّ تكلَّم عليه علماءُ العربية[٧]، وبوَّبَ له بعضُهم[٨].

ولستُ أرى رأيَ الدكتور صالح في قوله المنقول آنفاً، وفيما يأتي تِبيانٌ:

---

(١) شعر عروة ١٢٧.

(٢) ديوان الحطيئة ٢٤ ـ ٢٥.

(٣) الصاحبي ٣٢٩. وانظر: القلب في القصة ٨.

(٤) التنبيه ٥١٤.

(٥) ضرائر الشعر ٢٦٦.

(٦) الكتاب ١/١٨١.

(٧) معاني القرآن للأخفش ١٣٤، معاني القرآن للفراء ١/٩٩، ١٣١، ٣/١٨٢، تأويل مشكل القرآن ١٩٣، المنتخب ٢/٦٢٧، الأصول ٣/٤٦٣، التنبيه ٣٢٣، ٥١٤، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٥ ـ ١٣٧، المغني ٦/٧٠٩.

(٨) كالفارسي في: الشعر ١/١٠٥، وابن فارس في: الصاحبي ٣٢٩.

دلَّ كلامُه على أنَّ القَلْبَ الذي فصَّله واستشهد له كالقَلْبِ في مسألة البحث؛ مناطُه التَّقديمُ والتّأخيرُ في اللفظ، فإن كانا كان، وإن لم يكونا لم يكن؛ ألم تَرَ أنَّه سمّاه (القلب المكانيَّ في بناء الجملة)، ثم قال: «حيثُ يتقدَّمُ ما حقُّه التّأخيرُ ويتأخَّرُ ما حقُّه التَّقديمُ»، ثم جعل مسوِّغَه قرينةَ الإعراب.

وما القولُ هنالك، وليس القَلْبان شرعاً سواءً؛ إذ القلبُ الذي قصد إليه مناطُه قلبُ الإعراب والوظيفة النَّحوية، وحالاتُه بحسب التَّقديم والتّأخير اللَّفظيَّين ثلاثٌ:

في الأولى يكونُ وكلُّ لفظ لازمٌ موقعَه؛ كالذي في بيت الحطيئة.

وفي الثّانية يكونُ ومعه تقديمٌ وتأخيرٌ لفظيان، ولكنَّ رفعَهما لا يرفعُه؛ كالذي في قولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ.

وفي الثالثة يكونُ ومن مقتضياته التَّقديمُ والتّأخيرُ في اللفظ؛ كقلب المعطوف والمعطوف عليه.

وكَفْيُك من مصدِّقات هذا المناطِ ما يأتي:

- قولُ سيبويه - وهو ممّا وقف عليه الدكتور ونقلَه -: «وأمّا قولُه: أُدْخِلَ فوه الحجرَ؛ فهذا جرى على سعة الكلام، والجيِّدُ: أُدْخِلَ فاه الحجرُ، كما قال: أدخلتُ في رأسي القَلَنْسوةَ، والجيِّدُ: أدخلتُ في القَلَنسوةِ رأسي»[1]؛ نَظَرَ إلى قلب الإعراب، ولم يحفَلْ

(١) الكتاب ١/١٨١.

بالتَّقديم والتّأخير في اللفظ؛ ألم تَرَ أنَّه في ردِّه المثالَ الأوّلَ إلى الأصل غيَّر الإعرابَ، ولم يُغَيِّر مواقعَ الألفاظ.

- فَصْلُ أبي عليٍّ الفارسيّ في كتاب (الشّعر) البابين؛ إذ عقد باباً للتَّقديم والتّأخير في اللفظ؛ سمّاه (بابٌ من التّقديم والتّأخير)، وذكر فيه شواهدَ لم تجرِ على ضوابط التّقديم والتّأخير في اللفظ[١]، ثم عقد عقيبَه باباً للقَلْبِ الذي فصَّله الدكتور صالحٌ؛ سمّاه (بابٌ ممّا قُلب الكلامُ فيه عن الحدِّ الذي ينبغي أن يكون عليه) وذكر تحتَه شواهدَ فيها قلبٌ للإعراب والوظيفة النحوية، ونظر إليه في كلامه عليها، ولم ينظر إلى ما في لفظ بعضها من تقديمٍ وتأخيرٍ[٢] ثم قال بعد ذكره تلك الشّواهدَ معطوفاتٍ بالواو: «وهذا الضّربُ كثيرٌ، وأمّا قولُه [الفرزدق]:

إلى ملكٍ ما أمُّه مِنْ مُحاربٍ أبوه ولا كانت كُليبٌ تُصاهِرُهْ[٣]

فتقديرُه: أبوه ما أمُّه مِن مُحاربٍ، فقدَّم خبرَ المبتدأ وهو جملةٌ؛ كما قدَّمه وهو منفردٌ؛ نحو: منطلقٌ زيدٌ»[٤].

فآذنَ فَصْلُه البابين ثم فَصْلُه في الباب الثّاني بيتَ الفرزدق عمّا قبلَه = أنَّ جهةَ البابين منفكّةٌ: فجهةُ الأوّل التَّقديمُ والتّأخيرُ في بعض ألفاظ التركيب، وجههُ الثّاني قلبُ الإعراب والوظيفة النّحوية.

---

(١) الشعر ١/٩٨ ـ ١٠٤.

(٢) الشعر ١/١٠٥ ـ ١٠٩.

(٣) ديوان الفرزدق ١/٣١٢.

(٤) الشعر ١/١٠٩.

ـ من شواهد الدكتور صالحٍ بيتُ الحطيئة المتقدِّم، والمُسْتَشْهَدُ فيه (ما أمسك الحبلَ حافرُه)، وليس في لفظه تقديمٌ وتأخيرٌ؛ إذ هو مقلوبُ (ما أمسك الحبلُ حافرَه)[١].

ومثلُه ـ ولم يذكره الدكتور ـ قولُ الأخطل:

مثلُ القنافذِ هدّاجونَ قد بلغتْ نجرانُ[٢] أو بلغتْ سوآتِهم هَجَرُ[٣]

إذ هو مقلوبُ (أو بلغتْ سوآتُهم هَجَرَ)، وليس في لفظه تقديمٌ وتأخيرٌ.

وقولُ ذي الرُّمّة:

أَرَيتُ المهارى والدَيها كِلَيهما بصحراءَ غُفْلٍ يرفعُ الآلَ ميلُها[٤]

فيه قلبٌ أصْلُه (يرفعُ الآلُ ميلَها)[٥]، ولا تقديمَ في لفظه ولا تأخيرَ كما ترى.

فإذا ثبتَ أنَ مناطَ القَلْبِ الذي قصد إليه الدكتور هو قلبُ الإعراب والوظيفة النّحوية ـ وهو ثابتٌ؛ إن شاء اللّهُ ـ بان أنَّ قولَه: «والذي يُسَوِّغُ هذا النَّشاطَ في بناء الجملة هو الإعرابُ الذي يمنحُ الكلمةَ حريّةَ الحركة» = فيه دَخَلٌ؛ إذ كيف يُسَوِّغُه الإعرابُ وهو قلبٌ للإعراب؟! وإنّما مسوِّغُه ما سمّاه سيبويه (سعة الكلام) التي أباحتْ الاستغناءَ عن قرينة الإعراب بقرينة المعنى[٦].

---

(١) الشعر ١٠٥/١.

(٢) يروى بالرفع والنصب. راجع ما كتبه الدكتور محمود الطناحي في حواشي: الشعر ١٠٨/١.

(٣) كذا رواه النحويون واللغويون، انظر: معاني القرآن للأخفش ١٣٤/١، تأويل مشكل القرآن ١٩٤، المنتخب٦٣٠، الأصول ٤٦٤/٣، ضرورة الشعر ١٧٣، وفي (شعر الأخطل ٣١٢): «أو حُدُثت»، ولا شاهد فيها.

(٤) ديوان ذي الرُّمّة ٩٢٥/٢ ـ ٩٢٦، شرح أشعار الهذليين ١٢٥/١.

(٥) المنتخب ٦٢٩، القلب في القصة ١٤.

(٦) راجع: القرينة في اللغة العربية ٢٢٦.

وبان - أيضاً - أنّ مناطَه لو كان التَّقديم والتّأخير في اللّفظ؛ لما صحَّ أن يُقال (فيه ثلاثة اتِّجاهات: الرَّفض والقبول والوسطيّة)؛ لأنَّ التَّقديمَ والتّأخيرَ في اللّفظ ليس فيه رفضٌ مطلقٌ ولا قبولٌ مطلق، وإنما جوازُه ومنعُه مقيَّدانِ بقيودٍ فصَّلَها النّحويون.

ذلك، وأرى الدكتور صالحاً صدر في كلامه عن قول ابن قتيبة[١]: «ومن المقلوب أن يُقَدَّمَ ما يوضِّحُه التّأخيرُ ويؤخَّرَ ما يوضِّحُه التَّقديمُ»[٢]، والذي أراده ابنُ قتيبة - فيما بدا لي من جملة كلامه وشواهده - أنّ بعض القلب في الإعراب يكونُ معه تقديمٌ في اللّفظ وتأخيرٌ، ولم يرد أنَّ القَلْبَ هو التّقديمُ والتّأخيرُ في اللّفظ، ويدلُّك على أنَّه لم يُردْه استشهادُه ببيت الأخطل وليس في ألفاظه تقديمٌ وتأخيرٌ، وقولُه عَقِبَ إنشاد بيت الحطيئة: «وكان الوجهُ أن يقول: ما أَمْسَكَ حافرَه الحبلُ، فقلبَ»[٣] فتراه في الوجه الذي يرفعُ القَلْبَ ردَّ الإعراب إلى أصْلِه، ثم تراه فيه قدَّم المفعولَ على الفاعل وقد كانا في البيت في موقعَيهما؛ فأفهم ذانك أنَّ القلب في القصة عنده ليس مناطُه التَّقديمَ والتّأخيرَ في اللّفظ. واللّهُ أعلمُ.

وليس رَومي من ذا القول نَفْيَ إدخالِ قلب الإعراب في بابةِ (التَّقديم والتأخير) المطلقة، وكيف أرومُه وقد رأيتُ أبا سعيدٍ السّيرافيَّ عقد باباً سمّاه (باب التَّقديم والتّأخير)، وذكر فيه أبياتاً فيها قَلْبُ إعرابٍ فحسبُ، وأبياتاً في ألفاظها تقديمٌ وتأخيرٌ فحسبُ[٤].

---

(١) وآثرُ ابن قتيبة بادٍ في مقالات الدكتور وتقسيماته.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٩٣.

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٩٤.

(٤)ضرورة الشعر ١٧٣ - ١٩٤.

ولكنَّ الطّريقَ إلى تلك البابة ليس الطّريقَ الذي سلكه الدكتور صالحٌ؛ إذ التَّقديمُ والتّأخيرُ عند أبي سعيد ضربان:

الضّربُ الأوّلُ: تقديمٌ وتأخيرٌ في الألفاظ؛ كقول الفرزدق:

وما مثلُه في النّاسِ إلا مُملّكاً أبو أمِّه حيٌّ أبوه يُقارِبُهْ[1]

والضَّربُ الثاني: تقديمٌ وتأخيرٌ في الرُّتبة، وهو قلبُ الإعراب والوظيفة النَّحوية، وأدنى الأمثلة الموضحاتِه: أنّ جعل الفاعلِ مفعولاً تأخيرٌ لرتبته، وجعل المفعولِ فاعلاً تقديمٌ لرتبته.

وبيَّن الضّربين في أول الباب، فقال عن الضَّرب الأوّل: «اعلم أنَّ الشّاعر قد يُضطَرّ حتى يضعَ الكلامَ في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضعَ فيه..» وقال عن الضّرب الثاني: «ويعكسَ الإعرابَ؛ فيجعلَ الفاعلَ مفعولاً والمفعولَ فاعلاً»[2].

والكلمة الثّالثةُ: كلامٌ على قول الدكتور محسن العميري: «القَلْبُ في القصّةِ: ويُرادُ به تقديمُ بعض أجزاء الجملة على بعضٍ مع أخْذ المقدَّمِ والمؤخَّرِ الحكمَ الإعرابيَّ الذي كان لصاحبه...»[3].

ففيه أنَّ لقلب القصّة قيدين: أحدهما تقديمٌ وتأخيرٌ في الألفاظ، والآخرُ تغييرٌ في الإعراب؛ فأمّا الثّاني فتُصَدِّقُه الشّواهدُ، وأمّا الأوّلُ فقد رأيتَ نقضَه.

وبكلِّ ما تقدَّمَ يَضِحُ أنّ (قلب) التركيب الذي ذكره سيبويه = ليس كقلب القصّةِ ولا قريباً منه. واللّهُ أعلمُ.

---

(١) ديوان الفرزدق ١٠٨/١، ضرورة الشعر ١٨٦.

(٢) ضرورة الشعر ١٧٣.

(٣) القلب في القصة ٨.

قاعدة اعتبار القلب[١] ونقد سيبويه لها.

في مسألتين يعتورهما إعرابان أحدُهما النَّصبُ= نقل سيبويه عن بعض النَّحويين قولَهم: إذا لم يجز القَلْبُ وجبَ النَّصْبُ[٢].

والمسألتان هما:

- الصِّفة الثّانية للموصوف النّكرة؛ نحو: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائدٍ به، ونحن قومٌ ننطلق عامدون إلى بلد كذا، وهذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ[٣].
- والفعلُ المضارعُ بعد (حتّى)؛ نحو: سرتُ حتى أدخلها، وكنتُ سرتُ حتّى أدخلها[٤].

وفيهما جعلوا القلبَ المتقدِّمَ مفهومُه أصلاً يُبنى عليه الحكمُ الإعرابيُّ[٥]؛ فبامتناعه يجب النَّصبُ عندهم بدلالة منطوقهم، وبجوازه يجوزُ الإعرابان عندهم بدلالة مفهوم المخالفة[٦].

وآتٍ - إن شاء اللّهُ تعالى - إجراءُ القاعدة وتفصيلُ مسألتيها، وقبلَهما أسئلةٌ ثلاثةٌ:

---

(١)(اعتبار القلب) لفظُ السيرافي. وآثرتُه. شرح السيرافي ٢/١٨٠أ، ٣/٢٠٣أ.

(٢) الكتاب ٢/٥٠، ٣/٢١.

(٣) الكتاب ٢/٥٠ - ٥٢.

(٤) الكتاب ٣/٢١ - ٢٢.

(٥) راجع: شرح السيرافي ٢/١٧٩أ - ١٨٠أ، ٣/٢٠٣ب.

(٦) الكلام على القاعدة في: الانتصار ١٢٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢، شرح السيرافي ٢/١٧٩أ، ٣/٢٠٣أ، التعليقة ١/٢٤٨، ٢/١٤٠، المسائل المنثورة ٥٥، شرح الرماني ١/١٥٩أ، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٢، التذييل ٥/١٢٦أ، الارتشاف ٢/٤٠٦، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ب.

الأوّل: مَنْ أصحاب القاعدة؟

والثّاني: هل هي مقصورةٌ على المسألتين؟

والثّالثُ: ماصلةُ امتناع القلب بوجوب النّصب؟

فأما الجوابُ عن الأوّل فعلى النّحو الآتي:

قال سيبويه ناقلُ القاعدة مرّةً: «ولو كان هذا على القلب كما يقول النَّحويونَ لفسد كلامٌ كثيرٌ»[١] ثم قال مرةً: «وإنّما ذا قولٌ كان النّحويون يقولونه»[٢]، ثم قال مرةً: «وممّا يكونُ فيه الرَّفعُ شيءٌ ينصبُه بعضُ الناس لقُبحِ القلب»[٣]؛ فأطلق عَزْوَها إلى النّحويين مرَّتين، وقيَّده بالتَّبعيض مرّةً، فيُحمل المطلقُ من قوله على المقيَّد.

وكذلك قيَّد شُرّاحُ كلامه مثلَ تقييده، واختلفتْ ألفاظُهم:

فلفظ السيرافي والرُّماني «بعض النحويين»[٤] ولفظُ الفارسيّ في (المسائل المنثورة) «بعض أهل النحو»[٥]، ولفظُه في (التعليقة) «قوماً من النحويين المتقدّمين»[٦] ولفظُ ابن السيرافي «قوماً من النحويين»[٧]، ولفظُ أبي حيّان «بعض القدماء»[٨].

---

(١) الكتاب ٢/٥٠.

(٢) الكتاب ٣/٢١.

(٣) الكتاب ٣/٢١.

(٤) شرح السيرافي ٣/٢٠٣أ، شرح الرماني ١/١٥٩أ.

(٥) المسائل المنثورة ٥٥.

(٦) التعليقة ١/٢٤٨.

(٧) شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٢.

(٨) التذييل ٥/١١٢٦أ، الارتشاف ٢/٤٠٦.

ولم أقف على عَزْوِها إلى معيَّنٍ إلا في (شرح أبيات سيبويه) للنَّحاس - وهو مختصرُ الشّرح وليسَه -؛ فثَمَّ عُزيتْ إلى أهل الكوفة ومدينة السلام[١].

وقد فَصَّلَ إمامُ الكوفة الفراءُ في (المعاني) الكلامَ على المضارع بعد (حتّى) تفصيلاً[٢]، وتحدَّثَ فيه عن الصِّفة الثانية للموصوف النكرة وما فيها من الإتباع والنّصب على الحال[٣]، ولم أرَ في كلامه ذِكْرَ (القلب)، بله الاعتدادَ به. واللّهُ أعلمُ.

وأمّا الجوابُ عن السّؤال الثّاني فمقاربتُه على النّحو الآتي:

لم يذكر سيبويه إلا المسألتين[٤]، وكذلك فعل الذّاكرو القاعدةِ من بعده[٥]، وكُلُّهم صادرون عنه، وفِعْلُهم ظاهرُه أنّها مقصورةٌ عليهما.

ولكنَّ في حجاج سيبويه لأصحابها - كما سيأتي - إلزاماً بنصب خبر المبتدأ في بعض التراكيب[٦]، ومقتضى الإلزام أن يكونوا مُطْلقيها؛ إذ لو كانوا مقيِّديها بالمسألتين لم يلزمْهم ما ألزمهموه، وسيأتي بحثُ الإلزام إن شاء الله تعالى.

---

(١) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢.

(٢) معاني القرآن ١٣٢/١ - ١٣٦.

(٣) معاني القرآن ٥٥/١ - ٥٦، ٣٦٥.

(٤) الكتاب ٥٠/٢، ٢١/٣.

(٥) الانتصار ١٢٥. شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢، شرح السيرافي ١٧٩/٢أ، ٢٠٣/٣أ، التعليقة ٢٤٨/١، ١٤٠/٢، المسائل المنثورة ٥٥، شرح الرماني ١٥٩/١أ، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٥٢/١، التذييل ١٢٦/٥أ، الارتشاف ٤٠٦/٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ب.

(٦) الكتاب ٥٢/٢.

وأمّا الجوابُ عن الثّالث فتفصيلُه في حديث المسألتين، وجماعُه - فيما بدا لي من مفهوم ما نقله سيبويه وما قاله الرُّماني وابنُ السّيرافيّ خاصّةً - أنَّ الكلمة بالإعراب الآخر (غير النصب) تأخذ معنًى نحوياً يقتضي صلاحيتَها للموقع الذي تُقَدَّم إليه بالقلب، فإذا امتنع وقوعُها فيه امتنع أخْذُها ذاك المعنى النّحويّ[1].

ذلك إجمالُ حديث القاعدة، وتفصيلُ حديث مسألتَيها فيما يأتي:

(١) شرح الرماني ١/١٥٩أ، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ب.

المسألة الأولى
الصِّفة الثانية للموصوف النَّكرة

أفرد سيبويه باباً للصِّفات اللاتي يعتورهنَّ الإتباعُ على النعت والنَّصبُ على الحال، وسمّاه (بابٌ إجراءُ الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسنُ، وقد يستوي فيه إجراءُ الصفة على الاسم وأن تجعلَه خبراً)[١]؛ ويعني بالخبر: الحال[٢].

وصَدْرُ مسائله الصِّفاتُ الثّواني للنّكرات؛ فهنَّ يحتملْنَ في النَّظرِ الأوّلِ الإتباعَ للنّكرة على النَّعت، والنَّصبَ على الحال من ضمير النكرة العائد إليها من الصّفة الأولى.

وذكر ثَمَّ حكمين: استواءَ الإتباعِ والنَّصبِ، ورُجحانَ الإتباعِ، ورتَّبَ حديثَهما على مقاصد المتكلِّمين وأغراضهم الإبلاغية[٣].

ومثَّل لهما ولم يأتَلِ:

فمن أمثلته لاستواء الوجهين: (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به) و(صائداً به): الجرُّ على أنَّه صفةٌ ثانيةٌ للنّكرة (رجلٍ)، والنَّصبُ على أنَّه حالٌ من الضَّمير في (معه)؛ فيكونُ من متعلَّقات جملة الصّفة، وقرَّبَ الوجهَ الثّاني بأنْ شبَّهه بقولك مبتدئاً مستغنياً بدلالة المقام عن ذكر الموصوف النكرة: معه صقرٌ صائداً به، وقرَّبه السّيرافيُّ بأنْ شبَّهه بقولك: مررتُ برجلٍ مع جاريته صقرٌ صائدةً به[٤].

---

(١) الكتاب ٤٩/٢.

(٢) شرح السيرافي ١٧٨/٢ب.

(٣) الكتاب ٤٩/٢ ـ ٥١، وانظر: الأصول ٣٧/٢ ـ ٣٨، شرح السيرافي ١٧٩/٢ب المسائل المنثورة٥٥، شرح الرماني ١٥٩/١أ ـ ب، شرح أبيات سيبويه ٥٥١/١.

(٤) الكتاب ٤٩/٢، شرح السيرافي ١٧٨/٢أ ـ ب، شرح الرماني ١٥٩/١أ.

والمعوّلُ عليه في الوجهين قصدُ المتكلّم: فإن قصد إلى الإخبار أنَّه مرَّ برجلٍ من صفته أنّ معه صقراً ومن صفته الصّيدُ به= أتبع، وإن قصد إلى الإخبار أنَّه مرَّ برجلٍ من صفته أنَّ معه صقراً في حالِ صيده، فقيَّد الصّفةَ بحال الصّيد =نصب. وهذا الفارقُ دلَّ عليه سيبويه في كلامه على رُجحان الإتباع[١].

ومن أمثلته لاستوائهما ـ أيضاً ـ: (نحن قومٌ ننطلق عامدون إلى بلد كذا) و(عامدين)، و(مررتُ برجلٍ معه بازٌ قابضٍ على آخرَ) و(قابضاً)، و(مررت برجلٍ معهُ جُبّةٌ لابسٍ غيرَها) و(لابساً)، و(مررتُ برجلٍ عنده صقرٌ صائدٍ بباز) و(صائداً)[٢].

ومنها (مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ برْذَوناً) و(راكباً)، وفيه بحثٌ مبناه على نصٍّ سيبويه قولِه عقبَ أمثلة الاستواء السّابقة: «وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ[٣] برْذَوناً، إن لم تُرد الصفةَ نصبتَ»، وقَرّب النَّصْبَ ذلك التَّقريبَ، فقال: «كأنّك قُلتَ: معه الفرسُ راكباً برْذَوناً، فهذا لا يكونُ فيه وصفٌ ولا يكون إلا خبراً»[٤]؛ يعني: حالاً[٥].

فاسمُ الإشارة (هذا) عائدٌ إلى المشَبّه به (معه الفرسُ راكباً برْذوناً)، وامتنع الإتباعُ فيه؛ لأنه لم يتقدّم (راكباً) ما يصلح أن تكون نعتاً له، كذا قال السيرافي والرُّماني[٦]، وقولهما القولُ.

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٠ ـ ٥١، شرح السيرافي ٢/ ١٧٩ب.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٩ ـ ٥٠.

(٣) في طبعة (باريس ١/ ٢٠٦): «راكبا»، وكلاهما جائزٌ محتملٌ جاءت به النُّسخ.

(٤) الكتاب ٢/ ٥٠.

(٥) شرح السيرافي ٢/ ١٧٨ب.

(٦) شرح السيرافي ٢/ ١٧٨ب، شرح الرماني ١/ ١٥٩أ.

وذهب الدكتور محمد البكّاء إلى أنَّ (هذا) عائدٌ إلى المشبَّه (مررت برجلٍ معه الفرسُ راكباً برْذَوناً)، ورأى أن سيبويه يمنعُ الإتباع فيه، وآخذَ الأستاذَ عبدالسلام هارون في إثباته (راكبٍ) بالجرِّ واعتماده ما في أصوله[1] بعضَ المؤاخذةِ، وأيَّد قولَه بأنَّ تعريف (الفرس) في الصفة الأولى (معه الفرس) قد مازَ هذا المثالَ؛ فعرَّفَ الموصوفَ ومنعَ أن توصف المعرفةُ بالنكرة (راكب)[2].

وفي قوله دَخَلٌ من وجوه:

أولُها: مبنى كلامه على أنّ تعريفَ (الفرس) في الصفة الأولى قد عرَّف الموصوفَ، ولستُ أعلمُ الصّفاتِ معرِّفاتٍ، وغايةُ ما يقالُ أنَّ تعريف (الفرس) قد زاد الموصوفَ تخصيصاً.

وثانيها: قولُ سيبويه في صدر كلامه (وكذلك) يدلُّ على أنَّ حكم هذا المثال كحكم سوابقه، وكلهنَّ مما يستوي فيه الإتباعُ والنّصبُ.

وثالثُها: قولُ سيبويه «إن لم تُرد الصّفة نصبت» يدلُ بمفهوم المخالفة على أنَّك إذا أردتَ الصّفةَ أتبعتَ، ولو كان الإتباع في مذهبه ممتنعاً لما كان لهذا الشّرط معنى.

أولئك أمثلةُ سيبويه لاستواء الوجهين، وتراه عَدَّد ضروبَها لِيُريَك أنَّ القلبَ الآتيَ ذِكْرُه ليس المعوّلُ عليه.

---

(١) راجع: الكتاب ٢/ ٥٠ (هارون).

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٦ (البكاء).

وأما أمثلتُه لِرُجْحان الإتباع فمنها: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه جميلِه)، وأرجع رُجحانَ الإتباع إلى ضعف معنى الحال فيه؛ إذ المتكلّمُ لم يرد تقييد حُسْنِ الوجه بحال الجمال، ولكنه أراد أن حسنَ الوجه وجمالَه صفتان ثابتان في الموصوف، وهما شرعٌ سواءٌ.

ومنها (هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ)، وقصّتُه قصّةُ الأول.

ورأى نصبَ الصفة الثانية فيهما على الحال ضعيفاً محمولاً على بابةِ سعة الكلام[١].

ذلك قولُ سيبويه عن الوجهين وما بُنيا عليه مُجْملاً.

وكان خلالَ كلامه عليهما قد أَجْمَلَ مذهباً آخر، فقال: «ولو كان هذا على القلب كما يقولُ النَّحويونَ لفَسَدَ كلامٌ كثيرٌ»[٢].

وتِبْيانُ مرادِه: أنَّ هؤلاءِ النَّحويِّين بنوا الحكمَ في الوجهين (الإتباع والنَّصب) على اعتبار القلب؛ فإذا جازَ جازا، وإذا امتنع وجبَ النَّصبُ على الحال.

هذا مفهوم جملة كلام سيبويه على مذهبهم، وبه صرَّح الشّارحُ السيرافيُّ، وإليه أشار الشّارحُ الفارسيُّ[٣]، وذهب ثالثُ الثلاثة الشارحُ الرُّماني مذهباً، إذ قال: «فذهب بعضُ النحويين إلى أنّ ما جاز فيه القلب حُمِل على الصّفة، وما لم يجز فيه القَلْبُ حُمِلَ على الحال»[٤]؛

(١) الكتاب ٢/٥٠ ـ ٥١، شرح السيرافي ٢/١٧٩ب.

(٢) الكتاب ٢/٥٠.

(٣) شرح السيرافي ٢/١٧٩أ، التعليقة ١/٢٤٨، المسائل المنثورة ٥٥.

(٤) شرح الرماني ١/١٥٩أ.

وعلى تفسيره لا يكونُ في مذهبهم جوازُ الوجهين، ولا أجد لِما قال عاضداً، وكلُّ نَقْدِ سيبويه لأصحاب المذهبِ ـ كما سيأتي ـ مقصورٌ على إيجابهم النَّصبَ على الحال إذا امتنع القلبُ، ولو كان من مذهبهم وجوبُ الإتباع إذا جاز القلبُ لنقده كما نَقَدَ الأوّلَ؛ إذ أبوابُ نَقْده ـ أرى ـ مُفتَّحةٌ، وأدناها قراءةُ ابن مسعود: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [(١)]؛ بنصب (مُصدِّقاً) [(٢)]، ولو كان في غير القرآن العظيم لجاز القَلْبُ. والله أعلمُ.

ذلك، والمرادُ بالقَلْب ـ هنا ـ أن تتقدَّمَ الصِّفةُ الثّانيةُ على الصِّفة الأولى، فتقعَ موقعَها متَّصلةً بالموصوف[(٣)].

ومُقتضى مذهبِ مُعْتبريه: وجوبُ النصب في (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به)؛ لامتناع (مررتُ برجلٍ صائدٍ به معه صقرٌ)؛ لكيلا يعود الضمير على متأخّر في اللفظ والرُّتبة، وكذلك يكونُ في كلِّ ما في الصِّفة الثّانية منه ضميرٌ يعود على شيءٍ في الصّفة الأولى[(٤)].

ومقتضاه أيضاً: جوازُ الوجهين في نحو (مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٍ بِرْذَوناً) و(مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ بباز) و(هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ)؛ لجوازِ (مررتُ برجلٍ راكبٍ بِرْذَوناً معه الفرسُ) و(مررتُ برجلٍ صائدٍ بباز معه صقرٌ) و(هذا رجلٌ لبيبٌ عاقلٌ).

---

(١) البقرة: ٨٩.

(٢) مختصر ابن خالويه ١٥. وراجع: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣/١٩٩.

(٣) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢، شرح السيرافي ٢/١٧٩أ، التعليقة ١/٢٤٨؛ المسائل المنثورة ٥٥، شرح الرماني ١/١٥٩أ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ب.

(٤) شرح السيرافي ٢/١٧٩أ، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٢.

ومَبْنى اعتبارِهم القَلْبَ في المسألة أنَّ الإتباعَ على النَّعت يقتضي أن تَصْلُحَ الصِّفةُ الثّانيةُ للوقوع تِلْوَ الموصوفِ مُخلًّى بينها وبينه (مُتضامّين)؛ إذ هو الأصلُ في كلِّ صفةٍ، وليست الأولى أَولى منها بذلك الموقع، فإذا لم تَصْلُحْ له امتنع إتباعُها الموصوفَ، فلم يبق إلا النَّصب على الحال[(١)].

وغيرُ بعيدٍ أن يكونوا ناظرين - أيضاً - إلى أنَّ الصِّفةَ الثانية إذا امتنع القلبُ، ولزمت الوقوعَ بعد الصّفة الأولى = كان ارتباطُها بالضمير العائد إلى الموصوف من الصّفة الأولى أشدَّ، فَطَلَبها حالاً.

هذا مذهبُهم ومقتضاه ومبناه.

وردّه سيبويه، ووافقه المبرِّدُ فقال: «وهذا لَعِبٌ من قول النَّحويين»[(٢)]، وتَبعهما السّيرافي[(٣)]، والفارسيُّ[(٤)]، وابنُ السّيرافيِّ[(٥)].

(١) أفدتُ المبنى من: شرح أبيات سيبويه للنحاس٢٠٢، المسائل المنثورة٥٥، شرح الرماني ١١٥٩/١أ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٥٢/١، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ب.

(٢) الانتصار ١٢٥.

(٣) شرح السيرافي ١١٧٩/٢أ - ١١٨٠أ.

(٤) التعليقة ٢٤٨/١ - ٢٤٩، المسائل المنثورة ٥٦.

(٥) شرح أبيات سيبويه ٥٥٢/١.

وكانَ ردُّ سيبويه مُحلًّى بحِجاجٍ عُدّتُه السّماعُ والإلزامُ:

فأمّا السَّماعُ فشاهدانِ فيهما الإتباعُ وامتناعُ القَلْبِ:

الأوّلُ: قولٌ سَمِعَ العربَ يقولونه، ولفظُه المتلئبُّ: (هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مُثقِلَةٌ[١] به)[٢] برفع (مُثْقِلَةٌ)، وجَعْلها صفةً ثانيةً لـ(شاة)، وممتنعٌ أن تَقْلِبَ فتقولَ: هذه شاةٌ مُثْقِلَةٌ به ذاتُ حَمْلٍ؛ لمكان عود الضمير في (به) إلى (حَمْلٍ) وهو متأخِّرٌ، ولو كان القلْبُ مُعْتَبَراً لوجبَ النصبُ وامتنع الإتباعُ[٣].

ولفظُ الشّاهد في (هارون): (هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مُثْقَلَةٌ)؛ بإسقاط (به)[٤]، وهي المُسْتَشْهَدُ؛ فلولا هي لجاز القَلْبُ وفاتت حجّةُ سيبويه.

وبما مضى يضحُ نقصُ التَّحقيق في قول الدكتور البكاء: «والشّاهدُ في هذا القول أنَّه حجّةٌ في أنَّ الوصفَ أَحْسَنُ، فلم تنصبْه على احتمال القلب حالاً، فتقولَ: هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مثقلةً به»[٥] = إذ حديثُ سيبويه - كما رأيتَ - حديثُ محاجّةٍ ونَقْضٍ لوجوب النَّصب إذا امتنع القلبُ، وليس حديثَ مفاضلةٍ بين الإتباع على الصِّفة والنَّصْبِ على

(١)(مثقلة) بكسر القاف في: (جوروم ١/١٦٥أ)، (باريس ١/٢٠٧)، (طُرّة عارف حكمت ٩٩أ)، وهو من قولهم: أثْقَلَت المرأةُ ونحوُها فهي مُثْقِلٌ، ومُثْقِلةٌ إذا جرت على الفعل؛ كمُرْضِعٍ ومُرْضِعةٍ، وشاهدُه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت﴾ و(مُثْقلة) بفتح القاف في: (شرح السيرافي ٢/١٧٩ب)، (بولاق ١/٢٤٢)، (هارون ٢/٥١)، وهو من: أثْقَلها الحملُ.

(٢) كذا في: الكتاب ١/١٦٥أ (جوروم)، ١/٢٠٧(باريس)، ١/٢٤٢ (بولاق)، ٢/١٢٩(البكاء)، شرح السيرافي ٢/١٧٩ب، المسائل المنثورة ٥٦، شرح الرماني ١/١٥٩ب، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٣.

(٣) الكلامُ على الشاهد في: المسائل المنثورة ٥٦، شرح الرماني ١/١٥٩ب، شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٣، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٣أ.

(٤) الكتاب ٢/٥١.

(٥) الكتاب ٢/١٢٩ح ٣٣ (البكاء).

الحال، وما أحسبه - لو قصد إلى الموازنة - إلا مسوِّياً بينَهما؛ لأنَّ القولَ الذي سَمِعَه على حدٍّ أمثلته لاستواءِ الوجهين. واللّه أعلمُ.

وشاهده الثّاني قولُ حسّان رضي اللّه عنه:

ظَنَنْتُمْ بأنْ يَخْفى الذي قَدْ صَنَعْتُمُ وفينا نبيٌّ عِنْدَهُ الوحْيُ واضِعُهْ[١]

ومبنى احتجاجه على أنَّ (واضعُهْ) صفةٌ ثانيةٌ لـ(نبيّ)، والهاءَ فيه عائدةٌ على (الوحي) في الصّفة الأولى جملةِ (عنده الوحيُ)، وفاعلَ الوضع النَّبي ﷺ.

ووجْهُه أنَّ البيتَ جاء بالإتباع مع امتناع القلب، لأنَّك لو قَدَّمتَ الصِّفةَ الثّانيةَ على الصِّفة الأولى، وقلتَ: وفينا نبيٌّ واضعُه عنده الوحيُ؛ لكنتَ مضمراً قبل الذِّكر، وفسد الكلامُ؛ فدلَّ ذلك على أنّ القَلْبَ غيرُ معتبرٍ في المسألة؛ إذ لو كان معتبراً لوجب نصبُ (واضعه) على الحال[٢].

ومعنى (واضعه) - على هذا الوجه -: مُفْشيه وباثُّه، ومعنى (الوحي): ما بيَّنَه اللّهُ - عزَّ وجلَّ - وكشفه بالوحي للنَّبي ﷺ، وليس المرادُ به حقيقةَ الإيحاء التي هي نزولُ المَلَكِ،[٣] وجاءت به صريحاً روايةُ:

..... وفينا نبيٌّ عنده الحُكْمُ واضِعُه[٤]

---

(١) الكتاب ٢/٥١. وانظر: ديوان حسان ٢٨٦، الانتصار ١٢٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢ (وفيه: عنده الحقُّ)، شرح السيرافي ٢/١٨٠أ، المسائل المنثورة ٥٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٣، النكت ١/٤٦٤.

(٢) الكلام على استشهاد سيبويه في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٢، شرح السيرافي ٢/١٨٠أ، شرح الرماني ١/١٥٩ب، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٣، تحصيل عين الذهب ١/٢٩٤، النكت ١/٤٦٥، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٣أ.

(٣) شرح السيرافي ٢/١٨٠أ.

(٤) ديوان حسّان ٢٨٦، وفي حاشية محقّقه: «في الأصل: عنده الوحي»، ولست أدري: لِمَ رغب عنها.

ذلك وفي كلام العلماء على الشّاهِد بحثٌ قصَّتُه على النحو الآتي:

أ ـ قال أبو عليٍّ الفارسيُّ وهو يذكر احتجاجَ سيبويه على مُعْتَبري القَلْب: «واحتجَّ ـ أيضاً ـ بقول حسّانَ:

ظَنَنْتُمْ بأن يخْفى الَّذي قد صَنَعْتُمُ وفينا رسولٌ عِنْدَه الوحْيُ واضِعُهْ

لأنَّ واضِعَه الرَّسولُ، وقد جرى على (الوحْي)، ولَم يَنْصِبْه؛ فعُلِمَ بهذا فسادُ قولِ من قال ذلك»[(١)].

يُريدُ بالجَرْي الإتباعَ، ويدلُّك عليه قولُه قبلُ عن (مُثْقلة) في الشّاهِد الأول: «وقد جرى على الشاة»[(٢)]؛ فإن لم يكن في النَّصِّ تحريفٌ فقولُه «وقد جرى على الوحْيِ» سَبْقُ قَلَمٍ؛ لأنَّ (واضعه) في رأي سيبويه جارٍ على (رسول).

وكان محقِّقُ كتاب أبي عليٍّ قد قال في حاشيته: «والشّاهدُ في البيت وصفُ النَّبي بكلمة (واضعه) مع إعادة الضمير»[(٣)]، وأراه أخذ أوَّلَ كلام الأعلم وأعرضَ عن آخره؛ فلم يُصِب الشّاهدَ، وكلامُ الأعلم على التّمام: «الشّاهد فيه جَرْيُ قوله (واضعه) على النَّبي ﷺ مع إعادة الضَّمير على (الوحْي)، وهو لا يحتملُ القَلْبَ»[(٤)].

ب ـ نقد المبرِّدُ في (مسائل الغلط) احتجاجَ سيبويه بالبيت، فقال: «وهذا [يعني: اعتبار القلب] لَعِبٌ من قول النَّحويين، ولكنَّه احتجَّ عليهم ببيتٍ لاحجّة فيه، وهو قول حسّان:

---

(١) المسائل المنثورة ٥٦.

(٢) المسائل المنثورة ٥٦.

(٣) المسائل المنثورة ٥٦ح٥.

(٤) تحصيل عين الذهب ١/ ٢٩٤.

ظَنَنْتُمْ بأَنْ يخْفى الذي قَدْ صَنَعْتُمُ وفينا نبيٌّ عِنْدَه الوحْيُ واضِعُهْ

ذهب إلى أنَّ النَّبيَّ ﷺ: عنده الوحْيُ واضعٌ الوحيَ عنده، وإنما المعنى: وفينا نبيٌّ الوحْيُ واضِعٌ عندَه ما صَنَعْتُم؛ أي: لا يخفى صنيعُكم؛ لأنَّ الوحْيَ قد خبَّر به النَّبيَّ ﷺ»[1].

يعني: أنَّ (عنده الوحْيُ واضعُه) جملةٌ واحدةٌ في موضع صفةٍ لـ(نبيٌّ)، وأصْلُ تركيبها: الوحْيُ واضعُه عندَه؛ فـ(الوحْيُ) مبتدأٌ، وهو على حقيقته، و(واضعُه) الخبر، ومعناه: مخبِّرٌ به، وفاعلُه ضميرُ الوحْيِ، والهاءُ فيه عائدةٌ إلى (الذي قد صنعتم)، و(عنده) مُتَعلِّقٌ بالخبر.

وبذا تكون لـ (نبيٌّ) صفةٌ واحدةٌ فحسبُ؛ فيخرجُ البيتُ من المسألة، ويبطلُ الاحتجاجُ به.

وأراه ذهب مذهباً ليس سهلاً تضعيفُه بله دفعَه، وفيه رابطُ السَّبب بالمسبَّب ظاهرٌ؛ إذ البيتُ متضمِّنٌ إنكاراً، وفي شطره الأول الأمرُ المنكر وفي شطره الثّاني سببُ الإنكار، وتأويلُه على هذا المذهب: أظننتُم أن يخفى صنيعُكم علينا وفينا نبيٌّ يضع عنده الوحْيُ ما صنعتُم.

وهو ـ كما ترى ـ تأويلٌ متلئبٌّ معنًى ومبنًى.

وقولُ سيبويه غيرُ مطّرَحٍ، والرّابطُ فيه مضمَّنٌ، والتّأويلُ عليه: أظننتُم أن يخفى صنيعُكم علينا وفينا نبيٌّ يضعُ الوحيَ (أي: يبثُّ ما بيّنه اللّه له)، وبعض الوحْي ما صنعتم.

---

(١)الانتصار ١٢٥.

ذانك نقدُ أبي العباس ومذهبُه كما بدوا لي، وسترى كيف تلقّاهما العلماء.

ج ـ في نسخة الخزانة التيمورية من (الانتصار) لابن ولاد ـ وهي ثالثةُ ثلاثِ نُسَخٍ[١]: أصلُهنَّ واحدٌ[٢]، وناسخهنَّ واحدٌ[٣]، وأزمنة نسخهنَّ متقاربة[٤] = رأيتُ مكانَ (واضعه) في البيت وكلامِ المبرد (واضحه) بالحاء، ومضيتُ قاطعاً بأنَّه تحريفٌ من النّاسخ ومعوِّلاً على إصلاح المحقِّق له في كلِّ موضعٍ بلا تنبيهٍ[٥]، حتّى قرأتُ قولَ ابن ولاد معقِّباً: «والتّأويلُ الذي ذهب إليه سيبويه يؤول في المعنى إلى ما تأوّلَه محمّدٌ [يعني: المبرد]، إلا أنَّ قولَ محمّدٍ أبينُ وأوضحُ؛ لأنَّه يجيز ولم يَضْطرَّه الاستشهادُ إلى شرِّ الوجهين، وإنّما قلنا: إنَّه يؤولُ في المعنى إلى التّأويل الآخَر؛ لأنَّه إذا وضَحَ الوحيُ عنده، وما صنعتم منه؛ يعني: من الوحْي= فقد وضح ما صنعوا عنده»[٦] = فلما قرأتُه خامرتِ القطعَ مَحْسَبَةٌ، وخشيتُ أن يكون ابنُ ولاد قد قرأ العين حاءً، وبنى تعليقَه على قراءته، واللّه أعلمُ بما كان.

---

(١) وأختاها محفوظتان في دار صدّام للمخطوطات في بغداد. كانتا. الانتصار ٣٤.

(٢) هو نسخة قديمةٌ ذات خط كوفيٍّ، كانت في النجف ثم فقدت. الانتصار ٤٠.

(٣) هو محمد بن الطاهر السماوي. الانتصار ٣٤.

(٤) أولاهن نسخت عام ١٣٣٦هـ، وآخرهن نسخت عام ١٣٤٥هـ.

(٥) الانتصار ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٦) الانتصار ١٢٣ (التيمورية).

د ـ نقل ابنُ السيرافي نَقْدَ المبرد لسيبويه، فقال: «وزعم أبو العبّاس أنَّ الضَّمير المضافَ إليه (واضعٌ) يعود إلى (الذي)، وليس يعودُ إلى (الوحْي)، وأبو العباس لا يرى أنَّ اعتبارَ القلبِ صحيحٌ، وإنّما ردَّ الاستشهاد بالبيت؛ لأنَّ عندَه أنَّ الضمير لا يجوزُ أن يعودَ إلى الوحْى؛ لأنَّ النَّبي عليه السّلام لا يجوزُ أن يضع الوحيَ، وإنما يضعُ ما صَنَعَ القوم؛ أي: يُخبر به ويُبيِّنُه».

ثم احتج عليه بأنَّ «المعنى الذي أنكره على سيبويه قد فعل هو مثلَه؛ لأنَّه إذا جاز أن يقال: وضعتُ فيكم ما صنع القومُ ـ أي: أخبرتُكم به ـ جاز أن يقال: وضعتُ فيكم الوحْيَ؛ على معنى: أخبرتُكم»[1].

قلتُ: مقتضى ما نقله ابنُ السّيرافي واحتجاجه أنّ المبردَ يرى أنّ فاعلَ الوضْعِ ضميرُ (نبيّ)، وأنَّ (واضعه) صفةٌ ثانيةٌ، وهذا مخالفٌ ما في (مسائل الغلط)، فإن كان هو المصدرَ فقد مضتْ حكايةُ ما فيه، وإن لم يكنْه فليس بممتنعٍ ـ في حكم النَّظر ـ أن يكون للمبرد قولان. واللّه أعلمُ.

هـ ـ قال أبو سعيدٍ السّيرافي وهو يذكر شاهد سيبويه: «وقد طُعِنَ في استشهاده بالبيت»، ثم صحَّح مذهبَ سيبويه، ثم قال: «والذي ردَّ على سيبويه ذهب إلى الظّاهر من الوحْي الذي هو نزول المَلَك عليه، وليس ذلك ممّا يضعه النَّبي ﷺ، وجَعَلَ هذا

(١) شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٣ ـ ٥٥٤. وانظر: شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٣أ.

القائلُ [الهاءَ] في (واضعه) للّذى صنعتم؛ كأنَّه قال: وفينا رسولٌ عنده الوحي مبيِّنٌ ما صنعتُم، ولو قدَّم (واضعه) على هذا التّأويل، فقال: وفينا رسولٌ واضعُه؛ لجاز؛ لأنّ الهاءَ ترجعُ إلى الصَّنيع وقد تقدَّمَ ذِكْرُه»[(١)].

قلتُ: كلامُ أبي سعيدٍ مُفهمٌ ما أفهمَه كلامُ ابنه، ولكنَّه لم يُسمِّ الطاعن، ولستُ أعلمُ أحداً طعن في استشهاد سيبويه غيرَ المبّرد. واللّه أعلمُ.

و- بيَّنَ الأعلمُ شاهدَ سيبويه تبياناً، ثم قال: «وقد رُدَّ عليه هذا التَّقدير، وجُعِل الضَّميرُ عائداً على (الذي قد صنعتم)؛ على تقدير: وفينا نبيٌّ واضعٌ ما قد صنعتُم، لا على (الوحي) كما قدَّره. والحجّةُ لسيبويه أنَّ ردَّه على (الوحي) أولى؛ لأنه يريد: يضع فينا ما يُوحى إليه فيُنَبِّئُنا بصنيعكم على الحقيقة، وإذا رُدَّ الضَّميرُ على (الذي) كان التَّقديرُ: واضعٌ الذي صنعتم مطلقاً، دون ربطه بالوحي الذي هو أكشفُ لحقيقته»[(٢)].

عزا الرَّدَّ - كما ترى - إلى مجهولٍ، فإن كان للمبرّدِ قاصداً؛ فما نقلَه مخالفٌ ما في (مسائل الغلط) من وجهين:

أحدهما: قولُه: «.. على تقدير: وفينا نبيٌّ واضعٌ ما قد صنعتم»، والتقديرُ في (مسائل الغلط): وفينا نبيٌّ الوحيُ واضعٌ عنده ما صنعتم؛ ففاعلُ الوضع في الأول ضميرُ (نبيّ) وفي الثّاني ضميرُ (الوحي).

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٨٠أ - ب. وانظر: النكت ١/٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) تحصيل عين الذهب ١/٢٩٤.

والآخر: قولُه: «وإذا رُدَّ الضَّميرُ على (الذي) كان التَّقديرُ: واضع الذي صنعتم مطلقاً دون ربطه بالوحي...»، والرَّبطُ في تقدير المبرد في (مسائل الغلط) جليٌّ؛ إذ فيه فاعلُ الوضع الوحيُ. وقد مضى حديثُه.

ز- حقَّق السيرافي استشهاد سيبويه، ثم ذكر مذهب الطّاعنِ، ثم أجاز وجهين آخرين، فقال: «في (واضعه) معنًى آخَرُ، وهو أن يكون من قولنا: وضعتُ الشَّيءَ؛ أي: وضعتُ منه وأسقطتُه، فيكونَ وضْعُ النَّبي ﷺ لصُنْعهم إسقاطَه وإبطالَه. وفيه وجهٌ آخَرُ: أن يكونَ (الوحْيُ) مبتدأً، و(واضعُه) خبره، و(عنده) ظرفٌ لـ(واضعه)، وتقديرُ الكلام: وفينا رسولٌ الوحْيُ واضعٌ ما صنعتم عنده»[(١)].

قلتُ: فأما الوجهُ الثّاني فهو عينُ قول المبرد في (مسائل الغلط)، وقد مضى تبيانُه.

وأما الوجه الأول - وهو حَمْلُ الوضْع على معنى الإسقاط والإبطال = فمحتملٌ، ولكنه يُضْعفُ الرَّبطَ بالوحْي، ويكاد يُذهب تفسيرَ إنكارِ ظَنِّهم خفاءَ ما صنعوا.

أولئك أقوالُ العلماء، وبهنَّ يَضِحُ أنَّ البيتَ حمّالُ أوجهٍ، وليس «بشاهدٍ قاطعٍ، ولا مقصورٍ على معنًى واحدٍ»[(٢)].

ذلك حديثُ حجاج سيبويه المعتبري القلبِ بالسَّماع، وأمّا حديثُ حِجاجه إياهم بالإلزام فجِماعُه قولُه: «ولو كان هذا على القلب لفَسَدَ كلامٌ كثيرٌ»[(٣)].

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٨٠ب.

(٢) الانتصار ١٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٥٠.

وبنيةُ الإلزام ـ كما بدتْ لي من كلامه وتطبيقاته ـ عمادُها شيئانِ:

أحدُهما: تحقُّق موجب النَّصب في مذهبهم، وهو امتناعُ القلب.

والآخرُ: امتناعُ النصب على الحال؛ لفساد التّركيب به، أوضعفُه؛ لضعفِ معنى الحال.

وتطبيقاتُه خمسٌ؛ تفصيلُهنَّ على النّحو الآتي:

التطبيقةُ الأولى:

قولُه عَقِبَ كلمته الجامعة: «ولكان الوجْهُ: مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجْهِ جميلَه؛ لأنَّك لا تقولُ: مررتُ برجلٍ جميلِه حَسَنِ الوجْه..، ولم تَقُلْ[(١)]: جميلَه؛ لأنَّك لم تُرِدْ أن تقولَ: إنَّه حَسَنُ الوجهِ[(٢)] في هذه الحال، ولا إنَّه حَسَنٌ وجهُه جميلاً[(٣)]؛ أي: في هذه الحال حَسُنَ وجْهُه[(٤)]، فلم يُرِدْ هذا المعنى، ولكنّه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجهِ؛ كما يقال: هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ، فهذا الغالبُ في كلام الناس. وإن أردتَ الوجهَ الآخرَ فنصبتَ فهو جائزٌ لا بأسَ به، وإن كان ليس له قوةُ الوصف في هذا ...، والنَّصبُ فيه جائزٌ على ما ذكرتُ لك، وإنّما

(١) في نسخة (جوروم ١/١٦٤ب): أن في نسخة ابن السراج: " ولم يقو" وهو محتملٌ.

(٢) في نسخة (جوروم ١/١٦٤ب): "إنَّه حسنٌ الوجْه" بنصب (الوجه) على ما يسمّيه النحويون التشبيه بالمفعول به، وكلا الضبطين مؤدٍ غرض سيبويه. وهو أن صاحب الحال في هذا التأويل صاحبُ الوجه.

(٣) في طرة نسخة (جوروم ١/١٦٤ب) وطرة (عارف حكمت ٩٩أ): "قال أبو العباس المبرد: حسَنٌ وجهُه جميلاً. قال: وكان في كتابه: حَسُن وجْهُه جميلاً".

(٤) في (عارف حكمت ٩٩أ) وشرح السيرافي ٢/١٧٩أ: "ولا إنه حسنٌ وجهُه جميلاً وجْهُه: في هذه الحال حسُنَ وجْهُه". وأراه أبلغ في النّصّ على أن صاحب الحال في هذا التأويل الوجهُ. واللّه أعلمُ.

ضَعُفَ لأنَّه لم يُرِدْ أنَّ الأوّل وقَعَ وهو في هذه الحال، ولكنَّه أراد أنَّهما فيه ثابتان..»[١].

يريدُ: أن موجبَ نصب الصِّفة الثّانية على الحال في مذهب معتبري القلب= متحقّقٌ في (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جميلِه)؛ لأنَّك لا يجوز لك أن تقلبَ فتقدِّم الصِّفة الثانية على الأولى، وتقولَ: مررت برجلٍ جميلِه حَسَنِ الوجْهِ؛ لمكان الإضمار قبل الذِّكر؛ إذ الهاءُ في (جميله) للوجه. ونصبُ (جميله) على الحال يؤدّي معنًى يَبْعُدُ عن الغرض الغالب في كلام الناس؛ فليس الغرضُ الغالبُ تقييدَ الحُسْنِ بحالِ الجمال= سواءٌ أكان صاحبُ الحال هو صاحب الوجه؛ وهذا معنى قوله: "لأنَّك لم تُرِدْ أن تقول: إنَّه حَسَنُ الوجْهِ في هذه الحال"، أم كان صاحبُها الوجْهَ؛ وهذا معنى قوله: «ولا إنَّه حَسَنٌ وجْهُه جميلاً؛ أي: في هذه الحالِ حَسُنَ وجْهُه"= وإنّما الغرضُ الغالبُ أنَّ حُسْنَ وَجْهِه وجمالَه صفتان ثابتتَان في الموصوف على حدٍّ سواء، وهذا المعنى يؤدِّيه جَعْلُ (جميله) صفةً ثانية لـ(رجل)، ولا يؤدّيه نصْبُها على الحال[٢].

فيلزم - إذاً - أصحابَ اعتبار القَلْبِ أن ينصبوا (جميله) لتَحَقُّقِ موجبه (امتناع القلب)، فيتنكّبوا عن الوجه القويِّ الغالب في كلام الناس، ويتجشّموا معنًى ليس قويّاً ولا غالباً.

(١) الكتاب ٢/ ٥٠ - ٥١.

(٢) راجع: شرح السيرافي ٢/ ١٧٩ب. وقريبٌ منه في: الأصول ٢/ ٣٨.

هذا ما بدا لي من كلام سيبويه على التَّطبيقةِ الأولى، وكلُّه - كما رأيتَ - مبنيٌّ على أغراض المتكلّمين والفروقِ الدلالية بين النعت والحال.

وبقي من حديثها تنبيهان:

أحدهما: قال الفارسيُّ في (التعليقة) معلّقاً على كلام سيبويه: "فلو كان ما ادّعوا من أمر القلب صحيحاً لنصبتَ (جميله) من حيث يمتنع القلبُ فيه؛ لأنَّك لو قلبتَ[1] (جميله)، فقلتَ: مررتُ برجلٍ جميلِه حَسَنِ الوجه= لم يجز؛ لأنَّك كنت تُضمر (الوجهَ) قبل أن تذكره، والقلب في هذا يمتنعُ، والجرُّ فيه مع امتناع القلب سائغٌ، ولو نصبتَ (جميله) لصار حالاً من النّكرة، ولكان في المعنى ضعيفاً.

قال [يعني: سيبويه]: (وإن كانت ليست له قوّةُ الوصف في هذا) قال أبو علي: إنما قال (ليست له قوَّةُ الوصف) لأنَّ الحالَ من النكرة قبيحةٌ، وإجراءُ الاسم على النكرة وصفاً أحسنُ من إجرائه عليها حالاً؛ لأنَّ النَّكرة إلى أن تقرُبَ بالوصف من المعرفة أحوجُ منها إلى الحال"[2].

أرجع أبو عليٍّ ضعفَ نصب (جميله) على الحال عند سيبويه = إلى سببين:

الأول: ضَعْفُ معنى الحال، ولكنَّه مرّ به، ولم يفصِّله، وهو - كما تقدَّم - أُسُّ كلام سيبويه.

---

(١) قرأها المحقِّق: "قُلْتَ".

(٢) التعليقة ١/٢٤٩.

والثاني: قُبحُ الحال من النكرة؛ يعني (رجلٍ). ولم أر هذا القبحَ في كلام سيبويه إن منطوقاً وإن مفهوماً، ولا أحْسَبُه ناظراً إليه؛ لأن الحال عنده من الضّميرِ العائدِ إلى النكرة من الصِّفة الأولى، وهو معرفةٌ. والله أعلمُ.

والتّنبيه الآخر: قال الدكتور محمد البكاء في حواشيه على (الكتاب) معلّقاً على المثال: «ومثلُ هذا لا يصحُّ فيه القلْبُ لتقولَ: هذا رجلٌ جميلَه حَسَنُ الوجه، ثم تنصبه على الحال؛ لأنَّه لا يجوزُ أن تجعل المعرفةَ حالاً يقع فيه الشيء»[(١)].

ذهب إلى أن (جميله) لا تُنصب على الحال؛ لأنها معرفةٌ بالإضافة، وفاته أن الإضافة لفظيةٌ، وأنَّ سيبويه أجاز النّصبَ وإن لم يرَه الوجهَ.

والتَّطبيقةُ الثّانيةُ:

قولُ سيبويه خلالَ كلامه على الأولى: "ولقالَ: مررتُ بعبد الله معه بازُك الصّائدَ به، فتنصبُ[(٢)]، فهذا لا يكونُ فيه إلا الوصفُ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن تجعلَ المعرفةَ حالاً يقعُ فيه شيءٌ"[(٣)].

يعني: أنَّ موجبَ النَّصب في مذهب مُعتبري القَلْبِ متحقّقٌ في هذا التّركيب؛ لأنَّك لا يجوزُ لك أن تقلبَ فتقولَ: مررتُ بعبد الله الصائدِ به معه بازُك؛ لكيلا يكون إضمارٌ قبل الذِّكر، إذ الهاءُ في (به) للباز.

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢(البكاء).

(٢) في (شرح السيرافي ١٧٩/٢أ): "فنصب"، وهو أولى؛ لمناسبة (قال).

(٣) الكتاب ٥٠/٢.

وبتحقُّق الموجب يلزمُهم أن ينصبوا (الصّائد)، فيجعلوا المعرفةَ حالاً، ويضعوها موضعاً ليس لها[١].

قلتُ: لا يطعنُ في حِجاج سيبويه هنا أنْ كانت جملةُ (معه بازُك) ـ وهي طرفُ القلب الأوّلُ ـ حالاً، ولم تكن صفةً أُولى؛ إذ الإلزامُ مُتَّجهٌ إلى أصل مذهبهم؛ وهو أنَّ الصّفةَ لا تتبعُ الموصوفَ إلا إذا صَلَحتْ أن تَقَدَّم إليه، فَتَتَّصِلَ به مخلًّى بينَه وبينَه، سواءٌ أكان الفاصلُ بينَهما الحالَ أم الصّفةَ الأولى.

بل أرى الإلزامَ إذا كان الفاصلُ حالاً أقوى منه إذا كان الفاصلُ صفةً أولى؛ لأنَّ الصّفةَ من تمام الموصوف؛ فهي أحقُّ من الحال بالوقوع بعده متّصلةً به. واللّه أعلمُ.

والتَّطبيقةُ الثّالثةُ:

قولُه: «فأمّا القلبُ فباطلٌ[٢]، لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجْهُ في قوله: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عَبْدَها فضاربتِه= النَّصبَ؛ لأنَّ القَلْبَ لا يصلحُ»[٣].

يريدُ: أنَّ القلب ممتنعٌ في هذا التَّركيب؛ لأنَّك لو قلبتَ فقلتَ: مررتُ بامرأةٍ ضاربتِه فآخذةٍ عبدَها؛ لعادت الهاءُ في (ضاربته) إلى (عبد) وهو متأخرٌ، وبامتناعه يتحققُ موجبُ النَّصبِ في مذهب هؤلاء، ويلزمُهم أن يقولوا: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربتَه، فينصبوا

(١) راجع: شرح السيرافي ٢/١٧٩أ.

(٢) يريد: فأما اعتبار القلب فباطلٌ، فتجوّز.

(٣) الكتاب ٢/٥١.

(ضاربته) على الحال، ويفصلوا بينها وبينَ صاحبها بحرف العطف، والفصلُ بينَهما به ممتنعٌ»[١].

هذا معنى كلامه، وكان المبرِّد في (مسائل الغلط) قد نقل هذا الفصلَ بالمعنى، فقال: «ذكر النحويين الذين قالوا :مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربتَه، فقالوا: انتصب لأنَّ القلبَ لا يجوزُ»[٢].

وهذا القولُ مُفْهِمٌ أنَّ سيبويه نقل عن هؤلاء النَّحويين نصبَ (فضاربتَه)، وأنَّه لم يورد المثالَ للإلزام.

ذلك، وليس ما ألزمهموه هنا ـ أرى ـ في قوَّة ما سبق؛ لأنَّ (ضاربته) معطوفةٌ على (آخذة) وتابعةٌ لها، وليست صفةً ثانيةً تابعةً للموصوف حتى ينطبق عليها أصْلُ مذهبهم. والله أعلمُ.

والتَّطبيقةُ الرابعةُ:

قولُه عَقِبَ كلامه في الثَّالثة: «ولَقلْتَ: مررتُ برجلٍ عاقِلةٍ أمُّه لبيبةً؛ لأنَّه لا يصلحُ أن تُقدِّم (لبيبةً)، فتُضمِرَ فيها الأمَّ، ثم تقولَ: عاقِلةٍ أمُّه»[٣].

جلا مانعَ القَلْبِ (الإضمار قبلَ الذِّكر)[٤]، وألزمهم نصبَ (لبيبة) على الحال من (الأمّ)؛ لتحقُّق موجبه (امتناع القلب) في قولهم، وسكت عن وجْهِ ضَعْفِه؛ استغناءً بما قاله قبلُ عن (هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ)[٥]،

---

(١)التعليقة ٢٤٩/١.

(٢)الانتصار ١٢٥.

(٣) الكتاب ٥١/٢.

(٤) وزاده جلاءً أبو علي في: التعليقة ٢٥٠/١.

(٥) الكتاب ٥١/٢. وراجع: الأصول ٣٧/٢ ـ ٣٨، شرح السيرافي ١٧٩/٢ب.

وإجمالُه: أنَّ نصبَ (لبيبة) على الحال يؤدّي أنَّ العَقْلَ وقعَ في حال اللَّبابةِ، وهو معنًى ليس مراداً، وإنّما المرادُ أنَّ العقلَ واللَّبابةَ صفتانِ ثابتتانِ في (أمّه) على حدٍّ سواءٍ، ولا يحقّقُه إلا إتباع (لبيبةٍ) لـ(رجلٍ) على النّعت السَّببيِّ.

فقصتُه ـ إذاً ـ كقصّة: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه جميلِه.

والتَّطبيقةُ الخامسةُ:

قولُه: «وممّا يُبْطلُ القَلبَ[1] قولُه: زيدٌ أخو عبداللّه مجنونٌ به؛ إذا جعلتَ الأخَ صفةً، والجنونَ من زيدٍ بأخيه؛ لأنَّه لا يستقيمُ: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبداللّه»[2].

يحتملُ (زيدٌ أخو عبداللّه مجنونٌ به) ثلاثةَ أوْجهٍ يُعيِّنُ أَحَدَها قَصْدُ المتكلّم:

في الأول: (زيدٌ) مبتدأٌ، و(أخو) مبتدأٌ ثانٍ، و(مجنونٌ) خبرٌ للمبتدأ الثاني، وجملةُ (أخو عبد اللّه مجنونٌ به) خبرٌ للمبتدأ الأول، والهاءُ في (به) لزيدٍ.

وفي الثّاني: (زيدٌ) مبتدأٌ، و(أخو) خبرٌ أوّلُ، و(مجنونٌ) خبرٌ ثانٍ، والهاءُ في (به) لعبداللّه.

وفي الثّالث: (زيدٌ) مبتدأ، و(أخو) صفةٌ له، و(مجنونٌ) خبرٌ له، والهاءُ في (به) لعبداللّه.

---

(١) يريد: ومما يبطل اعتبار القلب، فتجوّز.

(٢) الكتاب ٢/٥٢.

والثالثُ ما قَصَدَ إليه سيبويه، ومعنى كلامه: أنّ القَلْبَ بتقديم الخبر على الصّفة ممتنعٌ، فلا تقول: زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدالله، وأنت تريدُ هذا المعنى؛ لعود الضّمير إلى متأخِّرٍ، وللإلباس[١].

وبامتناع القلب يلزمُهم - في رأيه - أن ينصبوا الخبرَ على الحال، وفسادُ نصبه ظاهرٌ[٢].

هذا حِجاجُ سيبويه بامتناع القلب في هذا المثال، ورأى فيه الشارحُ الرُّمّانيُّ بُعْداً، واحتجَّ بأنَّ الخبر ليس كالصّفة حتى يلزمَهم نصبُه إذا امتنع قَلْبُه؛ «لأنَّ الصّفةَ مع الموصوفِ بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ فهي تطلب التَّقديمَ حتى تليَ الموصوفَ، وليس كذلك الخبرُ مع المُخْبَرِ عنه؛ لأنّه منفصلٌ منه، وهو جملةٌ معه، ولولا أنَّ الاسمَ قد تمَّ لم يكن الثّاني خبراً عنه؛ فليس اقتضاؤه لأن يليَ المبتدأَ كاقتضاءِ ما هو مع الأوّلِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ»[٣].

ويَعْضُدُ البُعْدَ - فيما أرى - أنَّ المثالَ فيه مُنْفَصِلان لمعتبري القلب:

أحدُهما: أنَّ الخبرَ ليس تابعاً للمبتدأ ولا محتملاً إعراباً آخر، وحديثُهم عمّا يكونُ فيه الإتباعُ والنّصبُ على الحال.

والآخر: طرفا القلب فيه على التّرتيبِ: صفةُ المبتدأ وخبرُه، وقد وقعت الصّفةُ في الموقع الذي هي أحقُّ به من الخبر؛ لأنّها من تمام

---

(١) قصر مايكل جي كارتر مَنْعَ القلب هنا على الإلباس، انظر: نحويّ عربيّ من القرن الثامن (مجلة المورد مج ٢٠ع ١ص٣٢).

(٢) شرح السيرافي ٢/١٨٠أ.

(٣) شرح الرماني ١/١٥٩ب.

الموصوف، والمسْتَظْهَرُ من كلام معتبري القلب ألاّ يكونَ طرفُ القلبِ الأولُ أحقَّ بالموقع المتقدِّم من الطَّرف الثاني. واللّه أعلمُ.

ولو حُمِلَ الإلزامُ على الوجه الثّاني [إعرابِ (أخو) خبراً أول، و(مجنون) خبراً ثانياً]= لكان له ـ أُرى ـ مُتأوَّلٌ على النّحو الآتي:

من مذهب هؤلاء أنَّ الصّفةَ الثّانية يجب نصبُها على الحال إذا امتنع تقديمُها بالقلب على الصِّفة الأولى؛ لأنَّ إحداهما ليست أَولى بالوقوع بعد الموصوف من الأخرى، فيقالُ لهم: يلزمُكم مثلُ ذلك في الخبر الثاني إذا امتنع تقديمُه على الخبر الأول؛ لأنَّ أحدَهما ليس أولى بالموقع المتقَدِّم من الآخر.

هؤلاء تطبيقاتُ الإلزامِ الخمسُ، ويُلحظُ فيهنّ ما يأتي:

- مانع القلب فيهنَّ عودُ الضّمير إلى متأخّر.
- امتناعُ النّصب على الحال في ثلاثٍ؛ هنَّ: الثانية، والثالثة، والخامسة، ومانعُه فسادُ التركيب به.
- ضَعْفُ النصب على الحال في ثنتين؛ هما: الأولى، والرّابعة، ومُضعِفُه أنَّه لا يؤدّي المعنى الغالبَ في كلام النّاس.
- طرفا القلب صفتان في ثلاثٍ، وحالٌ وصفةٌ في واحدةٍ، وصفةُ وخبرٌ في واحدة؛ فلهما ـ إذاً ـ ثلاثُ صورٍ:

في الصّورة الأولى يلزمُ معتبري القلب النَّصْبُ بالمطابقة.

وفي الصّورة الثانية يلزمهم النَّصْبُ بالأَولى.

وفي الثّالثة لهم الانفصالُ عن الإلزام، فيما أرى.

ولا أعلمُ أحداً خالفَ سيبويه في جُملة الإلزام إلا الرُّمانيَّ؛ فإنّه ذهب إلى أنّ هؤلاء النّحويِّين أرادوا بقولهم: (إذا امتنع القلب وجب النَّصْبُ) امتناعَ القلب في الأصل، ولم يريدوا به ظاهرَ اللّفظ فيدخلَ عليهم الامتناعُ بالعوارضِ، والإضمارُ قبلَ الذّكر مانعٌ عارضٌ، وكلامُه «والذي عندي في هذا أنّه ألزمهم على ظاهر اللّفظ لا على حقيقة المعنى، وذلك أنَّ الأصْلَ في الصّفة أن تليَ الموصوف؛ لأنّها معه بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وإنما يجوزُ الفصْلُ على الاتّساع، فإذا اعتُمد الأصْلُ على الحقيقة التي تجب للشّيء لم يَعترض عليها ما يكونُ من الموانع التي تعرِضُ في الكلام، ولهذا نظائرُ: منها أن الخبر للمبتدأ موضعُه التّأخير، ومع ذلك فقد يعرِضُ عارضٌ يمنع من التّأخير؛ كقولك: كيف زيدٌ؟ ... فإذا توجّه الكلامُ على هذا التّأويل الحَسَنِ لم يلزمهم مناقضةٌ على ظاهر العبارة؛ لأنَّ المعْتَمدَ في ذلك على المعنى المدلول عليه لا على العبارة فقط»[1].

ولو كان مرادُهم ما ذهب إليه الرُّمانيُّ لما كان لاعتبارهم القلبَ في المسألة أثرٌ، ولَما وجب نصبُ الصّفة الثانية عندهم البتةَ؛ لأنَّ الصّفة لا يمنع تقديمَها إلى الموصوف (تضامُّهما) إلا عارضٌ. واللّهُ أعلمُ.

(١) شرح الرماني ١ /١٥٩ب.

المسألة الثانية
الفعلُ المضارعُ بعد (حتى)

في أبوابٍ ثلاثةٍ فصَّلَ سيبويه أحكام المضارع بعد (حتّى) تفصيلاً بلغ الغاية، وبنى حديثه على الزَّمن ودلالة (حتّى) وصلة ما بعدها بما قبلها، وجملةُ ما قاله على النحو الآتي:

يُنصب الفعلُ بعدها بأنْ المضمرة وجوباً في وجهين:

أحدُهما: أن تكون بمعنى (إلى أنْ)، فتدلَّ على الغاية، ويكونَ ما بعدَها غايةً لما قبلها، ومثالُه الصريحُ: سرتُ حتّى تطلعَ الشّمسُ.

والآخر: أن تكونَ بمعنى (كي)، فتدلَّ على السَّببية، ويكون ما بعدَها مُسبَّباً لما قبلها، ومُسْتقبلاً لمّا يقعْ، ومثالُه قولك: كلَّمتُه حتى يأمرَ لي بشيءٍ؛ إذا كان التكليمُ ولمّا يكن الأمرُ.

و(حتى) في ذينك حرفُ جرٍّ.

- ويُرفعُ الفعلُ بعدَها، فتكونُ حرفَ ابتداء = في وجهين:

أحدهما: أن يكون ما بعدَها مسبَّباً للفعلِ قبلها، ومتصلاً به، وواقعاً معه فيما مضى، ودالاً على الحال بالحكاية، ومثاله: سرتُ حتى أدخلُها؛ إذا أردت: وقع مني دخولٌ متّصِلٌ بسيرٍ.

والآخر: أن يكون ما بعدها مسبَّباً لما قبلها ومنقطعاً عنه بمهلةٍ، ويكون ما قبلها قد وقع وما بعدَها يقعُ في الحال على الحقيقة، ومثاله الصّريح: لقد رأى منّي عاماً أوّلَ شيئاً حتّى لا أستطيعُ أن أكلّمه العامَ بشيءٍ[1].

---

(١) الكتاب ٣ / ١٦ ـ ١٨.

ثم بَعَجَ الكلامَ؛ ففرَّع على هذه الجملة مسائلَ لا تكادُ تراها في كتب الخالفين.

وكأنَّه رأى تقاربَ الوجهِ الأوّل في النَّصب والوجهِ الأول في الرَّفع باشتراكهما في اتِّصال ما بعدَ (حتى) بما قبلها[١]؛ فأفرد لهما باباً من الثلاثة سمّاه "بابَ الرفع فيما اتَّصل بالأول كاتِّصاله بالفاء وما انتصب لأنّه غايةٌ"[٢]. وبدأه بمثاله المشْتَهِر: سِرْتُ حتّى أدخلها، وأبان الفرقَ بين الرَّفع والنَّصب؛ فإذا رفعتَ أخبرتَ بأنّك كان منك دخولٌ متَّصلٌ بسيرٍ ومسبَّبٌ له، وإذا نصبتَ أخبرتَ أنَّ الدخولَ غايةُ سيرك، وكان المعنى: سرتُ إلى أن أدخلها[٣].

ثم كثَّر الأمثلة ناظراً إلى ذينك المعنيين، وحكى خلالَها عن بعض النحويينَ أنَّهم جعلوا القلبَ حاكماً في المسألة، فقالوا: إذا لم يجز القَلْبُ نَصَبْنا[٤]، ونقدَ قولَهم.

وفيما نَقَله ونَقْدِه بحثٌ:

قال ـ رحمه اللّهُ ـ: "وتقولُ: كُنْتُ سِرتُ حتّى أدْخُلُها؛ إذا لم تجعل الدُّخولَ غايةً، وليس بين (كنتُ سِرْتُ) وبين (سِرتُ مرّةً في الزمان الأوّلِ حتّى أدخُلُها) شيءٌ، وإنما ذا قولٌ كان النحويون يقولونه ويأخذونه بوجهٍ ضعيفٍ؛ يقولون: إذا لم يجز القلبُ نَصَبْنا، فيدخُلُ

(١) راجع: شرح السيرافي ٣/٢٠٢ب.

(٢) الكتاب ٣/٢٠.

(٣) شراح السيرافي ٣ / ٢٠٢ب.

(٤) في قولهم: تحقيقٌ سيأتي؛ إن شاء الله تعالى.

عليهم (قد سرتُ حتّى أدخُلُها) أن ينصبوا، وليس في الدُّنيا عربيٌّ يرفعُ (سِرْتُ حتّى أدخلُها) إلا هو يرفعُ إذا قال: قد سِرْتُ"[١].

وقال ـ أيضاً ـ: "ومما يكون فيه الرّفعُ شيءٌ ينصبُه بعضُ الناس لقُبْحِ القَلْبِ، وذلك: ربما سِرْتُ حتّى أدخلُها، وطالما سِرْتُ حتّى أدخلُها، وكَثُرَ ما سِرْتُ حتّى أدخلُها، ونحوُ هذا. فإن احتجّوا بأنّه غيرُ سيرٍ واحدٍ؛ فكيف يقولون إذا قلتَ: سِرْتُ غيرَ مرَّةٍ حتّى أدْخُلُها؟! وسألنا مَن يرفعُ في قوله: سِرْتُ حتّى أدخلُها؛ فرفعَ في (ربّما)، ولكنَّهم اعتزموا على النَّصبِ في ذا كما اعتزموا عليه في: قَدْ"[٢].

ذانك ما نقَلَه عنهم ونَقْدُه له فيما وقفتُ عليه من طبعات كتابه، وفيهما إجمالٌ سترى أثرَه خلافاً بينَ الشُّرّاح، وفي الكلام عليهما تحقيقاتٌ:

التحقيق الأول: في كلِّ أمثلة النَّصِّ يجوزُ عند سيبويه رفعُ ما بعدَ (حتّى) على معنى السَّببيّة والاتصال، ونَصْبُه على معنى الغاية، والفيصلُ قَصْدُ المتكلِّم[٣].

واختلفت نُسَخُ (الكتاب) فيما نقله من قولِ معتبري القلبِ:

- ففي (جوروم) وطبعة (باريس) و(بولاق) و(هارون): "يقولون: إذا لم يَجُزِ القَلْبُ نَصَبْنا" ووضعَ عبدالسلام هارون (نَصَبْنا) بين معقوفين، فأفهم أنها زيادةٌ من طبعة (باريس)، ولم تكن في

(١) الكتاب ٣ /٢١.

(٢)الكتاب ١١٣/١ (جوروم)، ٣٦٩/١ . (باريس)، ٤١٤/١ ـ ٤١٥ (بولاق)، ٢١/٣ ـ ٢٢ (هارون).

(٣) شرح الكافية ٨٦٥/٢/٢.

أصوله.

وما فيهنَّ يدلُّ بالمنطوقِ على وجوب نَصْبِ ما بعدَ (حتّى) إذا امتنع القَلْبُ، ويدلُّ بالمفهوم على جواز النَّصْبِ والرَّفع إذا جاز القلبُ.

- وفي (صنعاء): "إذا لم يَجُزِ القَلْبُ"[١]، وفي (السيرافي): "إذا لم يَجُزِ القَلْبُ فيه"[٢].

وهذا - كما ترى - كلامٌ حُذِف منه الجوابُ إما اختصاراً وإما سهواً، ومثلُه لا يعوَّلُ عليه في تحقيق قولٍ مُجْمَلٍ مختلفٍ فيه.

- وفي (عارف حكمت)، و(طرة السيرافي؛ عن نسخةٍ): "يقولون: إذا لم يجز القَلْبُ فانْصِبْ، وإذا جازَ فارْفَعْ"[٣].

ومافيهما دالٌّ بالمنطوق على وجوبِ النَّصب إذا امتنع القلبُ، ووجوبِ الرَّفع إذا جاز القلبُ.

والمدلول الأوّلُ قطع به أبو حيّان[٤]، ودلّ عليه تفسيرُ السّيرافيِّ والفارسيِّ والرُّمانيِّ[٥]، ويُقَرِّبُه ويُبَعِّدُ الثالثَ أنَّ سيبويه قَصَرَ نَقْدَه لهم - كما سيأتي - على إيجابهم النَّصْبَ إذا امتنع القلبُ، ولو كان من مذهبهم وجوبُ الرفع إذا جاز القلبُ؛ لنَقَضَه - وهو أهونُ عليه - بقوله

(١) الكتاب ٨٣أ (صنعاء).

(٢) شرح السيرافي ٢٠١/٣أ.

(٣) الكتاب ١٧١ب (عارف حكمت)، شرح السيرافي ٢٠١/٣أ.

(٤) التذييل ١٢٦/٥أ، الارتشاف ٤٠٦/٢.

(٥)شرح السيرافي ٢٠٣/٣أ، التعليقة ١٤٠/٢، شرح الرماني ٨٣٨ (رسالة دكتوراه).

تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[١] في قراءة السبعة ليس نافعاً[٢].

والتحقيق الثاني: مبنى مذهبِ معتبري القلب: أنَّ (حتّى) إذا ارتفعَ الفعلُ بعدَها؛ كانت حرفاً من حروف الابتداء، فاقتضى ذلك عندهم أن تصلح للابتداء بها قبل الفعل الذي هو سببٌ لما بعدها، فإذا لم يَجُز أن تقدَّم عليه بالقَلْبِ لم تأخذ وظيفةَ حرفِ الابتداء، وامتنع الرفعُ.

وعليه يكونُ طرفُ القلبِ الأوّلُ: الفعل المسبِّب لِما بعد (حتّى)، وطرفُه الثاني (حتّى) والفعلَ الذي بعدها.

هذا مبنى اعتبارهم القلبَ في قول أبي الحسن الرُّمّانيّ[٣]، وهو - فيما أرى - قولٌ متلئبٌّ، ومن دقائق ما استظهره أبو الحسن.

وذهب أبو حيان مذهباً، فذكر أنَّهم بنوا اعتبارَ القلب على تشبيه الفعلِ الذي قبل (حتى) المسبِّبِ لما بعدها بأفعال القلوب و(إذَنْ) "في أنهما متى قُدِّما لم يكن من إعمالهما بُدٌّ، ومتى ما أخِّرَ (الظَّنُّ) جاز إعمالُه وإلغاؤه". ثم قال: "فكانوا ينوون بـ (سرتُ) [يعني في: سرتُ حتى أدخلها] التأخيرَ، ويُلغونه؛ كما يُفْعَلُ ذلك [في]: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، وأنا أُكْرِمُك إذَنْ؛ غيرَ أنّ (إذَنْ) تُلغى إذا كانت متأخِّرةً على كلِّ حالٍ، وفَرَق سيبويه بين (إذَنْ) والظَّنِّ وبين (سِرْتُ)؛ من حيثُ إنّ (إذَنْ) والظَّنَّ يعملان فيما بعدهما، فهما يعملان مرّةً ويُلغيان مرّةً؛ على حَسَبِ الأسباب الموجبةِ لذلك، وأمّا (سِرْتُ) ونَحوُه مما يكونُ سبباً للفعل

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) السبعة ١٨١.

(٣) شرح الرماني ٨٣٢، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه).

الواقع بعد (حتّى) = فلا يعملُ شيئاً وإن كان سبباً؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ في الفعلِ، وإذا كان لا يصحُّ له عملٌ لم يصحَّ أن يُوصفَ بالإلغاء، وإنما يُوصفُ بأنَّه يُلغى ما كان يعملُ مرّةً ولا يعملُ في أخرى"[١].

قلتُ: فأمّا ما عزاه إلى سيبويه من الاستدلال بالفرق فلم أرَه في نسخةٍ من نُسخ (الكتاب)، ولا في شرحٍ من شروحه.

وأمّا ما ذكره من بنائهم اعتبارَ القلب على التَّشبيه؛ فأراه استظهاراً منه رحمه اللّهُ، ولا أظنُّهم قصدوا إليه؛ إذ كيف ينوون بالمشبَّه [ما قبل: حتّى] - إذا تقدَّم - التأخيرَ ويلغونه، والمشبَّهُ به [أفعال القلوب وإذن] إذا تقدَّم عَمِلَ ولم يُنوَ به التأخيرُ؟! ولو فعلوا لأعطوا بالتشبيه المشبّهَ حكماً ليس للمشبَّه به.

والتحقيق الثالث: نقل سيبويه عن المعتبري القلبِ أمثلةً يُوجبونَ فيها نَصْبَ ما بعد (حتّى) لامتناع القَلْبِ، ولم يُبَيِّنْ صورةَ القلْبِ ولا مانعَه؛ فكان اختلافُ الشُّرّاح الثلاثة:

١- فذهب الرُّمّانيُّ إلى أنَّ مرادَهم بالقلب: تقديمُ (حتى) والفعلِ المسبَّبِ على الفعل المسبِّب[٢]، وتفسيرُه جارٍ على ما استظهره من مبنى مذهبهم، وقد مضى حديثُه.

وكذلك رآه أبو حيان[٣]، ورأيُه جارٍ - أيضاً - على ما استظهره في كلامه المنقول آنفاً.

---

(١) التذييل ١٢٦/٥ أ . ب.

(٢) شرح الرماني ٨٣٢ ، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه).

(٣) التذييل ١٢٦/٥أ، الارتشاف ٤٠٦/٢.

٢- وذكر الفارسيُّ امتناعَ القلب في (قَدْ سرتُ حتى أدخلها)[١]، ورأى صورتَه هكذا: سِرْتُ حتّى أدخلها قد[٢].

فأفهم بها أنَّ القلبَ في المسألة عنده: نَقْلُ أوّل كلمةٍ في التركيب من الصَّدْرِ إلى الآخِر.

٣- ولم يكن للسيرافيِّ في صورة القلب قولٌ واحدٌ؛ فمرّاتٍ رآها كما رآها الفارسيُّ[٣]، ومرّةً رآها تقديمَ (حتّى) والفعلِ بعدَها على ما تَلَتْه وإن لم يكن الفعلَ المسبِّب[٤].

وفيما يأتي تطبيق أقوال الثلاثة على ما أورده سيبويه من أمثلةِ موجبي النّصبِ لامتناعِ القلب:

المثال الأول (كنتُ سرتُ حتّى أدخلَها):

قَلْبُه في رأي الرُّمّانيِّ أن تقولَ: كنتُ حتّى أدخلها سرتُ[٥]؛ فتُقَدِّمَ (حتّى أدخلها) على الفعل المسبِّب لما بعد (حتّى)، وتضعَ كلَّ واحدٍ منهما موضعَ الآخَرِ.

ومانعُه اقتضاؤه في حال الرفع الفصلَ بحرف الابتداء بين (كان) وخبرها جملةِ (سرت)؛ إذ (حتّى) - إذا رفع الفعلُ - حرفُ ابتداءٍ ما بعدها مستأنفٌ منقطعٌ عمّا قبلها في الإعراب[٦].

---

(١) سيأتي حديثُ هذا المثال حيثُ الكلام على حجاج سيبويه إن شاء الله تعالى.

(٢) التعليقة ٢/١٤٠.

(٣) شرح السيرافي ٣/٢٠٣أ، ٢٠٤أ.

(٤) شرح السيرافي ٣/٢٠٣أ.

(٥) شرح الرماني ٨٣٢ (رسالة دكتوراه).

(٦) التعليقة ٢/١٣٦ - ١٣٧، شرح الكافية ٢/٨٦٧.

وقَلْبُه في قول السيرافي: سرتُ حتى أدخلها كُنْتُ[١]؛ بنقل صدر التركيب إلى طَرَفِه الآخِر. وكذلك يقتضي قولُ الفارسيِّ المتقدِّم.

والمثالُ الثاني (ربّما سرتُ حتّى أدخلها):

قلبُه في رأي الرُّمّاني: ربما حتّى أدخلها سرتُ[٢]، ومانعُه أنَّ (ربّما) تلزمُ الدخولَ على الفعل[٣] (تضامُّهما واجبٌ)، فلا يُفصل بينَهما.

وقَلْبُه في رأي السيرافي: سرتُ حتّى أدخلها ربّما[٤]؛ كقيله عن المثال الأول. وكذلك يقتضي قولُ الفارسيِّ.

والمثالُ الثالث (طالما سرتُ حتى أدخلها) والمثالُ الرابعُ (كَثُرَ ما سِرْتُ حتّى أدخلها):

قصةُ القَلْب فيهما كقصته في المثال الثاني؛ فالثلاثةُ سواءٌ[٥].

ولم يظهر لي فيما ذهب إليه السيرافيُّ والفارسيُّ رابطُ امتناعِ الرفع بامتناع القلب.

ويدلُّك على اتِّئْباب قول الرُّمّاني حُجّتان:

إحداهما: أنَّ طَرَفَي القلب فيه ثابتان؛ فالطَّرفُ الأوّلُ (حتى) وما دخلت عليه، والطّرفُ الثاني الفعلُ المسبِّب لِما بعدها، ذانك في كلِّ الأمثلة.

وهما في قول السِّيرافي والفارسيِّ ـ كما رأيتَ ـ متغيّران.

---

(١) شرح السيرافي ٢٠٣/٣أ.

(٢) شرح الرماني ٨٣٢ (رسالة دكتوراه).

(٣) الكتاب ١١٥/٣.

(٤) شرح السيرافي ٢٠٣/٣أ، ٢٠٤أ.

(٥) شرح السيرافي ٢٠٤/٣أ، شرح الرماني ٨٣٢ (رسالة دكتوراه)..

والأخرى: أن سيبويه نقل عن معتبري القلب - وهو يحتجُّ عليهم - أمثلةً ثلاثةً يُجيزون فيها الرَّفعَ لجواز القلب، وثلاثتُهنَّ لا يكون قلبُهنَّ إلا ما ذهب إليه الرُّمانيُّ:

فأمّا المثالُ الأوّلُ فقوله: (سرتُ حتى أدخلُها)[١]، وقَلْبُه بإجماعٍ: حتى أدخلها سرتُ[٢]، وهو - كما ترى - على منهاج مذهب الرُّماني.

وأمّا المثالُ الثاني فقولُه: (سرتُ مرّةً في الزّمان الأوّل حتى أدخلُها)[٣]، وقَلْبُه: حتّى أدخلها سرتُ مرةً في الزمان الأوّل، ولا يحتملُ - أُرى - غيره.

وكان السّيرافيُّ قد قال: "وهم يجيزون (سرتُ مرّةً في الزّمان الأوّل حتّى أدخلُها)؛ لأنه يحسُنُ فيه القلبُ؛ تقول: سرتُ حتّى أدخلها مرّةً في الزّمان الأول"[٤].

ولو كان قَلْبُه كذلك لامتنعَ ووجبَ النَّصبُ في مذهبهم، وامتناعُه من وجهين:

أحدُهما: الفصلُ بحرف الابتداء بين الظّرف (مرّة في الزمان الأول) ومتعلَّقِه (سرتُ)، وما بعد حرف الابتداء كلامٌ مستأنفٌ لا يتعلّق بما قبله في الإعراب.

والآخَرُ: الإلباسُ في المتعلَّق، فلا يَدري المخاطبُ: أهو (سرتُ) أم (أدخلها).

---

(١) الكتاب ٣ /٢١.

(٢) شرح السيرافي ٣/٢٠٣آ، شرح الرماني ٨٣٢، ٨٣٨ (رسالة دكتوراه)، الارتشاف ٢ /٤٠٦.

(٣) الكتاب ٣/٢١.

(٤) شرح السيرافي ٣/٢٠٣آ..

وأما المثالُ الثالث فقولُه: (سرتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلُها)[١]، وقَلْبُه: حتى أدخلُها سرتُ غير مرّة، وقِصّتُه كقصّة القلب في المثال الثاني. والله أعلمُ.

والتحقيق الرابع: ليس منعُ معتبري القلب الرفعَ مقصوراً على ما ذكره سيبويه من الأمثلة الأربعة، بل يتعدّاها إلى كلِّ ما صدقت عليه قاعدتُهم: (إذا لم يجز القلبُ نصبنا)؛ فيدخلُ فيه من أمثلة (الكتاب):

- (إنّي سرتُ حتى أدخلها)[٢]؛ لامتناع: إني حتى أدخلها سرتُ.
- و(رأيت عبدَالله سار حتى يدخلها)[٣]؛ لامتناع: رأيتُ عبدالله حتى يدخلها سار.

ومانعُ القلب فيهما كمانعه في: كنتُ سرتُ حتى أدخلها.

- و(قلّما سرتُ حتى أدخلها)[٤]؛ لامتناع: قلّما حتّى أدخلها سرتُ، ومانعُه كمانع: ربما حتّى أدخلها سرتُ.

ويدلُّك على أن سيبويه لم يقصد إلى الحصْر قولُه: "ونحو هذا".

والتحقيق الخامس: ردَّ سيبويه مذهبَ المعتبري القلب، وبنى ردَّه على الاستدلال وشبهِ حوارٍ حجاجيٍّ مفترض:

فأما الاستدلالُ فكان أضرْباً؛ جملتُها: الاستدلالُ بالنّظير في المعنى، والاستدلال بإلزامهم بما يخالف المسموع، والاستدلالُ بالسّماع:

---

(١) الكتاب ٢٢/٣، شرح السيرافي ٣ /٢٠٤أ.

(٢) الكتاب ٢٠/٣.

(٣) الكتاب ٢٠/٣.

(٤) الكتاب ٢٢/٣.

- فاستدلالُه بالنَّظير في المعنى قولُه: "وليس بين (كنتُ سِرْتُ [حتى أدخلها]) وبين (سرتُ مرةً في الزّمان الأول حتّى أدخلها) = شيءٌ"[١].

ومرادُه: أنّ هؤلاء منعوا الرفع في (كنت سرتُ حتى أدخلها)؛ لامتناع القلب، وأجازوه في (سرتُ مرّةً في الزمان الأول حتّى أدخلها)؛ لجواز القلب، والمثالان في المعنى سواء؛ لأنّ دلالة (كان) على الماضي الغابر كدلالة (مرةً في الزمان الأول) عليه، واستواؤهما في المعنى يقتضي أن يُسوّى بينَهما في الرفع والنّصب[٢].

وكأنه بهذا الاستدلال يراهم أفرطوا في اعتبار الشكل، وفرَّطوا في مطلب المعنى.

- واستدلالُه بالإلزام قوله: "يقولون: إذا لم يجز القلبُ نصبْنا، فيدخلُ عليهم (قد سرتُ حتى أدخلها) أن ينصبوا، وليس في الدُّنيا عربيٌّ يرفعُ (سرتُ حتّى أدخلُها) إلا وهو يرفعُ إذا قال: قد سرتُ"[٣].

ألزمهم أن يخالفوا المسموعَ عن العرب، فيوجبوا نصْبَ ما بعد (حتّى) في (قد سرتُ حتى أدخلها) ويمنعوا رفعَه[٤]؛ لامتناع أن

---

(١) الكتاب ٣/٢١.

(٢)شرح السيرافي ٣/٢٠٣آ.

(٣)الكتاب ٣/٢١.

(٤) شرح السيرافي ٣/٢٠٣آ، التعليقة ٢/١٤٠.

تقلبَ فتقولَ: قد حتّى أدخلها سرتُ[١]؛ من أجل الفصل بين (قد) والفعل وهما متلازمان[٢] (تضامُّهما واجبٌ).

- واستدلالُه بالسّماع قولُه: "ومما يكونُ فيه الرَّفعُ شيءٌ ينصبُه بعضُ الناس لقبح القلب، وذلك: ربّما سرتُ حتّى أدخلها...، وسألنا مَن يرفعُ في (سرتُ حتّى أدخلُها)، فرفع في (ربما)"[٣].

وهذا - كما ترى - نصٌّ بأنّه سمع من العرب الرفعَ فيما أوجب معتبرو القلبِ نَصْبَه.

ذلك الاستدلالُ، وأمّا المحاجّةُ المفترضةُ فقولُه: "ومما يكونُ فيه الرَّفعُ شيءٌ ينصبُه بعضُ الناس لقُبحِ القلب، وذلك: ربما سرتُ حتى أدخلُها، وطالما سرتُ حتّى أدخلُها، وكَثُرَ ما سرتُ حتّى أدخلُها، فإن احتجّوا بأنّه غيرُ سيرٍ واحدٍ؛ فكيف يقولون إذا قلتَ: سرتُ غيرَ مرّةٍ حتّى أدخلُها"[٤].

معناه في تفسير السيرافي: إن تعلّقوا في وجوب النَّصب في هذه الأمثلة بغير القلب، فاحتجوا "بأنّه غيرُ سيرٍ واحدٍ، رُدّ كلامُهم بأنّه يقال: سرتُ غيرَ مرّةٍ حتّى أدخلُها، وهذا لا يدفعونه؛ لأنّه يحسنُ فيه القلبُ، ومعناه معنى: ربّما سرتُ، وطالما سرتُ"[٥].

(١) شرح الرماني ٨٣٢ (رسالة دكتوراه)، الارتشاف ٤٠٦/٢.

(٢) التعليقة ١١٤/٣.

(٣) الكتاب ٢١/٣ ـ ٢٢.

(٤) الكتاب ٢١/٣ ـ ٢٢.

(٥) شرح السيرافي ٢٠٤/٣أ.

وقويٌّ في نفسي أن يكونَ مرادُ سيبويه: إن احتجّوا علينا في إجازتنا الرفعَ في هذه الأمثلة بشيءٍ من مذهبنا، فقالوا: أنتم تشترطون للرَّفع السَّببيّة، وما قبل (حتّى) في هذه الأمثلة دالٌّ على أكثر من سير، فلا يتعيّن منها السَّيرُ المؤدّي إلى الدُّخول = فحجَّتُهم مغالَطةٌ؛ لأنَّهم يُجيزون لجوازِ القَلْبِ الرّفعَ في (سرتُ غيرَ مرّةٍ حتّى أدخلها)، وما قبل (حتّى) فيه دالٌّ على أكثرَ من سيرٍ.

وفَهِمَ الرُّمانيُّ من النَّصِّ أن في المسألة مذهباً ثالثاً، حيثُ قال: "وتقولُ: كَثُرَ ما سرتُ حتّى أدخلُها؛ بالرفع، ومن النحويين من لا يُجيز إلا النَّصْبَ؛ لأنَّه على معنى ضروبٍ من السَّير، فلا يتحصَّلُ السَّيرُ الذي هو سببٌ، والصوابُ جوازُه على مذهب سيبويه؛ لأنَّ أحدَ تلك الأضْرُبِ من السَّير هو المؤدّي إلى الدُّخولِ، وإن لم يُعرف بعينه"[(١)].

وما ذكره سيبويه ـ كما رأيتَ ـ افتراضٌ، واللّه أعلمُ.

ذلك ردُّ سيبويه على معتبري القلب في المسألة، وقد تقدَّم أنَّ مبنى قاعدتهم ـ في قول الرُّمّاني ـ على أنّ (حتّى) في الرفع تكونُ حرفَ ابتداء، ولا تكونُه إلا إذا صَلَحَ تقديمُها على الفعل المسبِّب.

قلتُ: إن صَحَّ أنَّهم بنوا عليه ـ وصحّتُه راجحةٌ عندي = فأُراهم تعلَّقوا بظاهر لفظ مصطلح (حرف الابتداء)، ولم يدَّبَّروا معناه؛ إذ معناه عند النحويين أنّ ما بعد (حتّى) كلامٌ مستأنفٌ منقطعٌ عما قبله[(٢)]، وهذا المعنى لا يلزم منه صلاحُها للتقديم على الفعل المسبِّب. واللّه أعلمُ.

---

(١) شرح الرماني ٨٣٩ (رسالة دكتوراه).

(٢) التعليقة ١/١٣٦ ـ ١٣٨، شرح الكافية ٢/٣/٨٦٧، الجنى الداني ٥٥٢، مغني اللبيب ٢/٢٨٧، المقاصد الشافية ٦/٤٠.

والتحقيق السادس: تبع السيرافيُّ سيبويه في ردِّ اعتبار القلب، وقال: "وأما ما حكاه سيبويه عن بعض النحويين من اعتبار القلب فهو ضعيفٌ يُخالفُ كلامَ العرب، ولا لاعتبارِ ذلك أصلٌ يُرجَعُ إليه"[١].

وتبعه - أيضاً - الفارسيُّ وأبو حيّان[٢].

وأما الرُّماني فلم ينصَّ على ردِّه، وكان له في التفصيل كلامٌ بعضُه مُفْهِمٌ أنَّه غيرُ مطَّرِحٍ القلبَ، وأن له فيه مذهباً، وبحثُ كلامه على النحو الآتي:

١- افترض للمعتبري القلبِ أن ينفصلوا عن إلزامهم امتناعَ الرَّفع لامتناع القلب في: قد سرتُ حتى أدخلها، فيقولوا: القلبُ غيرُ ممتنع؛ لأنّ (قد) تُلازمُ الفعلَ، وتدورُ معه في التركيب؛ فقلبُ المثال - إذاً - أن تقول: حتّى أدخلها قد سرتُ، وهو جائزٌ؛ لارتفاع مانعِه الفَصْلِ بين (قد) والفعل[٣].

وقولُه - فيما أرى - قولٌ؛ لولا أنَّ مَن افترض لهم الانفصال منعوا الرفع في (ربّما سرتُ حتّى أدخلها)؛ لامتناع القلب، وملازمةُ (ربّما) للفعل كملازمة (قد) له.

٢- قال عن (كنتُ سرتُ حتّى أدخلها): "يجوزُ بالرَّفع والنَّصب، وبعضُ النحويين لا يجيزُ الرفعَ؛ لامتناع القَلْبِ من جهة أنَّها حرفٌ من حروف الابتداء، فإذا لم يجُز القلبُ خرجتْ عن

(١) شرح السيرافي ٣/٢٠٣أ.

(٢) التعليقة ٢/١٤٠، التذييل ٥/١٢٦أ.

(٣) شرح الرماني ٨٣٢ (رسالة دكتوراه)، وكان ذكرُه له في (مسائل الباب)ولم يعده في الجواب، فدل أنه يرتضيه؛ على منهاجه في الشرح.

حروف الابتداء...، والصوابُ جوازُ الرَّفع على مذهب سيبويه؛ لأنَّه يجوزُ: كنتُ حتى أدخلُها سرتُ؛ إذ هو في موضع الحال التي يعملُ فيها: سرتُ"[١].

صوّبَ الرفعَ في المثال؛ وليس ذلك من مذهب المعتبري القلب، وحكّمَ في تصويبه جوازَ القلب؛ وليس ذلك من مذهب سيبويه، وبنى جوازَ القلب على أن جملة (أدخلها) - إذا رُفع الفعلُ - في موضع نصبٍ على الحال من فاعل (سرتُ)؛ وليس مذهبُ جمهور النحويين كذلك؛ لأنَّهم يرون الجملةَ بعد (حتّى) الابتدائية مستأنفةً لا موضع لها من الإعراب[٢]، ولو صحَّ ما قال لما كان لمقولة (حرف الابتداء) معنًى.

فهذه ثلاثٌ انفرد بها الرُّمانيُّ في هذا الموضع، والله أعلمُ.

٣- أرجع جواز الرَّفع مع امتناع القلب في (ربّما سرتُ حتى أدخلُها) ونحوه = إلى أنَّ المانعَ عارضٌ "بدخول (ما) المقتضية لِذكْرِ الفعل في هذا الموضع"، فلا يعتدُّ به[٣].

كذلك قال، وقولُه مخالفٌ مذهبَ سيبويه، ومخالفٌ مذهب معتبري القلب:

فأما مخالفتُه مذهبَ سيبويه فمن جهةِ أن سيبويه لا يرى اعتبارَ القلب حاكماً في المسألة.

---

(١) شرح الرماني ٨٣٨ (رسالة دكتوراه).

(٢) التعليقة ١٣٧/٢، شرح الكافية ٨٦٧/٢/٢، الجنى الداني ٥٥٢، مغني اللبيب ٢٩٨/٢.

(٣) شرح الرماني ٨٣٢ (رسالة دكتوراه)، وكان ذكرُه له في (مسائل الباب) على منهاجه المذكور آنفاً.

وأما مخالفتُه مذهبَ معتبري القلب فمن جهة أنَّهم أوجبوا ـ فيما حكى سيبويه ـ النَّصبَ في: ربّما سرتُ حتّى أدخلها، ونحوِه، ولم يُعوِّلوا على أنَّ مانعَ القلبِ عارضٌ، ولو عوّلوا عليه لما كان لاعتبارهم القلبَ أثرٌ في المسألة؛ لأن كلَّ الموانع عارضةٌ من أجل المعنى؛ ألم تر أن التركيب إذا جُرِّد منها، فقيل: سرتُ حتّى أدخلها = جاز قَلْبُه. واللهُ أعلم.

خاتمةُ البحث

تلك قصةُ (القلب) التركيبيّ في (الكتاب) مفصّلةً، ومن ثمراتها:

١- للفظ (القلب) في (كتاب سيبويه) وجوهٌ خمسةٌ: (القلبُ) بمعنى الإبدال الصَّرفي، و(القلبُ) المكانيّ، و(قلب) المعنى، و(القلب) الذي في الصَّدرِ، و(القلب) في التّركيب.

٢- استقريتُ نصوصَ (الكتاب) اللاتي فيهنّ ذِكْرُ (القلبِ) التركيبيّ؛ فَتَبَدّى لي أنَّ مدلوله عند سيبويه: تقديمٌ وتأخيرٌ طرفاه بينهما رابطةٌ تقتضي رتبتَيهْما، وبه يقعُ أحدُهما موقع الآخر، ولا يصحبُه تغييرٌ آخرُ.

٣- ذكر الأستاذ عبدالسلام هارون أن مدلولَ (القلب) التركيبيّ عند سيبويه متعدِّدٌ، ورأيتُ في قوله نظراً من وجوه خمسةٍ فصَّلْتُها.

٤- فرقتُ بين (القلب) التركيبي الذي ذكره سيبويه وما يسمّى (قلب القصة)، فالأوّلُ مناطُه التقديمُ والتّأخيرُ في الألفاظ، والثاني مناطُه قلبُ الإعراب، وعوّلتُ على كلام العلماء وشواهدهم.

٥- ألحق السيرافي قلبَ القصة بباب التقديم والتَّأخير، وأرجعتُ صنيعَه إلى أن البابَ عنده ضربان: تقديمٌ وتأخيرٌ في الألفاظ، وتقديمٌ وتأخيرٌ في الرُّتبة؛ وهو قلبُ القصة، وبنيتُ قولي على كلامه في صدر الباب.

٦- نقل سيبويه عن بعض النحويين قاعدةَ اعتبار القلب في مسألتين:

المسألة الأولى: الصفة الثانية للموصوف النكرة.

والمسألة الثانية: الفعل المضارع بعد (حتى).

وملخّص القاعدة: إذا امتنع القلب وجب النّصبُ.

٧- عزا النّحاسُ القاعدةَ إلى الكوفيين والبغداديين، ولم أرَها ولا أثرَها في مدونات النحو الكوفي الباقيات.

٨- مرادُهم بالقلب في المسألة الأولى: تقديمُ الصفة الثانية على الصفة الأولى، ومرادُهم به في المسألة الثانية: تقديم (حتى) وما بعدها على الفعل المسبِّب، فيما رجّحتُ.

٩- مبنى اعتبارهم القلب في المسألة الأولى أنَّ إتباع الصّفة الثّانية للموصوف يقتضي أن تصلح للوقوع بعد الموصوف مخلًّى بينها وبينَه؛ إذ هو الأصلُ في كل صفةٍ، وليست الأولى أَولى منها بذلك الموقع، فإذا امتنع وقوعُها فيه امتنع الإتباع، ووجب النصب على الحال.

١٠- مبنى اعتبارهم القلب في المسألة الثانية - فيما رجَّحتُ - أنَّ (حتّى) إذا ارتفع الفعلُ بعدها؛ كانت حرفَ ابتداء، فاقتضى ذلك عندهم أن تصلح للابتداء بها قبل الفعل المسبِّب، فإذا لم يجز أن تُقَدَّم عليه بالقلب امتنع أن تكونَ حرف ابتداء، وامتنع الرفعُ.

١١- نَقَدَ سيبويه قولَهم في المسألة الأولى، واحتجَّ عليهم بالسّماع والإلزام:

فأما السّماع فشاهدان فيهما امتناعُ القلب والإتباعُ: أحدهما قولٌ سَمِعه من العرب؛ وفي لفظه تحقيقٌ مفصَّلٌ في موضعه، والآخر بيتٌ لحسان رضي الله عنه، وأخذتُ من كلام العلماء عليه أنَّه حمَّالُ أوجهٍ، وليس بشاهدٍ قاطع.

وأما الإلزام فعِمادُه: تحقُّقُ موجبِ النصب في مذهبهم (امتناع القلب)، وامتناعُ النصب على الحال؛ لفساد التركيب به، أو ضعفُه؛ لضعف معنى الحال. وطبَّقه خمسَ تطبيقاتٍ رأيتُها تلزمهُم إلا اثنتين فيهما لهم مُنْفَصَلٌ.

١٢- خالف الرُّمّانيُّ سيبويه في الإلزامات الخمس، ورأى أنَّ مانعَ القلب فيهنّ عارضٌ لا يُعتدُّ به، وبدا لي أنّ ما ذَهَبَ إليه يؤدِّي إلى ألاّ يكون لاعتبار هؤلاءِ القلبَ أثرٌ في المسألة؛ لأن الصّفة لا يمنع تقديمَها إلى الموصوف إلا عارضٌ.

١٣- اختلفت نُسخُ (الكتاب) فيما نقله سيبويه عن معتبري القلب في المسألة الثانية، ورجَّحتُ أن يكون: «إذا لم يجز القلبُ نَصَبْنا» مستدلاً بسياق كلام سيبويه.

١٤- ردّ سيبويه مذهبَهم في المسألة الثانية، وبنى ردَّه على الاستدلال بالنظير في المعنى، والاستدلال بالإلزام، والاستدلال بالسماع.

وكان في ردِّه محاجّةٌ مفترضةٌ؛ فسّرها السيرافيُّ تفسيراً، وبدا لي فيها تفسيرٌ آخرُ.

١٥- رأيتُ أن معتبري القلب في المسألة الثانية تعلَّقوا بظاهر لفظ مصطلح (حرف الابتداء)، فبنوا عليه، ولم يبنوا على معناه؛ إذ

معناه عند النحويين أن ما بعد (حتّى) كلامٌ مستأنفٌ منقطعٌ عمّا قبله؛ فلا يلزمُ منه صلاحُها للتقديم على الفعل المسبِّب.

١٦- ذهب الرماني إلى أن الجملة بعد (حتى) الابتدائية في موضع نصبٍ على الحال، وبدا لي قولُه مناقضاً معنى (حرف الابتداء).

هؤلاء جملةٌ من الثمرات، أسأل اللّه ـ عزَّ وجلَّ ـ أن تكون جنًى دانياً صالحاً، وآخر دعواي أن الحمد للّه ربِّ العالمين.

ثبَتُ المصادر والمراجع

١ـ ارتشاف الضّرب من كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

٢ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفَتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٣ـ الأغراض والمقاصد في النحو العربي عند سيبويه وعبد القاهر والرضي، للدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الهليل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية في الرياض.

٤ـ أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٥ـ الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد:

ـ تحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

ـ ومصورة عن نسخة (الخزانة التيمورية) في دار الكتب المصرية.

٦ـ الإيضاح لتلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، مكتبة الآداب القاهرة.

٧ـ البصريات (المسائل البصريات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٨ ـ البغداديات (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.

٩ـ تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السَّيِّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

١٠ـ تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، قدّم له الدكتور عدنان آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

١١ـ التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية.

١٢ـ التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور عوض القوزي، مطابع الحسني، الرياض.

١٣ـ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، وزارة الأوقاف، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

١٤ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الغرب، ط١، ١٩٩٥م.

١٥ـ جماليات القلب في البلاغة العربية، للدكتور صالح بن سعيد الزهراني (مجلة جامعة الإمام، ع١٩، ١٤١٨هـ).

١٦ـ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١٧ـ الخزانة، للبغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٨ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

١٩ـ الدلالة والتقعيد النحوي (دراسة في فكر سيبويه)، للدكتور محمد سالم صالح، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٠ـ دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، لموسى الشلتاوي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

٢١ـ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

٢٢- ديوان الحطيئة، تحقيق الدكتور نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢٣- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٢٤- ديوان الفرزدق، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ=١٩٣٦م.

٢٥- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٦- السبعة، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٧- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٢٨- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق الدكتور وهبة متولي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٢٩- شرح أبيات سيبويه والمفصل، لعفيف الدين الكوفي، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٣٠- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبدالستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

٣١- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القرطبي، تحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف، مطبعة حسّان، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٣٢- شرح الكافية، للرضي، تحقيق الدكتور حسن الحفظي والدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٣٣- شرح كتاب سيبويه، للرماني:

- مصورة عن نسخة داماد إبراهيم.

- (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، تحقيق سيف العريفي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الرياض. (هي المرادة عند الإطلاق).

ـ (من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية)، تحقيق إبراهيم الموسي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الرياض.

٣٤ـ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:

ـ مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧).

ـ تحقيق جماعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٣٥ـ شرح كتاب سيبويه، للصفار:

ـ مصورة عن نسخة كوبريلي.

ـ تحقيق الدكتور معيض العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

٣٦ـ شرح المفصل، لابن يعيش، دار صادر، بيروت.

٣٧ـ (كتاب) الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٣٨ـ شعر الأخطل، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.

٣٩ـ شعر عروة بن الورد، تحقيق الدكتور محمد فؤاد نعناع، مكتبة دار العروبة (الكويت) ومكتبة الخانجي (القاهرة)، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

٤٠ـ الصاحبي، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٤١ـ ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٤٢ـ ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٤٣ـ ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، لرشيد بلحبيب، كلية الآدب والعلوم الإنسانية، وجدة، ط١، ١٩٩٨م.

٤٤ـ فكرة الوجوه والفروق في نظرية النظم الجرجانية (دراسة في صلة النحو بعلم المعاني)، لسليمان بن علي، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط، الجزائر.

٤٥ـ فهارس كتاب سيبويه، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.

٤٦ـ القرينة في اللغة العربية، للدكتورة كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان، ط١، ٢٠٠٩م.

٤٧ـ القلب في القصة، للدكتور محسن العميري، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٤٨ـ الكامل، للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

٤٩ـ الكتاب لسيبويه:

ـ تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م. (هي المرادة عند الإطلاق).

ـ بولاق، القاهرة، ١٣١٧هـ.

ـ عُني به هرتويغ درنبرغ، باريس، ١٨٨١م.

ـ تحقيق محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة (بيروت)، دار البشير (عمّان)، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

ـ مصورة عن نسخة عارف حكمت.

ـ مصورة عن نسخة الجامع الكبير في صنعاء.

ـ مصورة عن نسخة مكتبة (جوروم حسن باشا) في تركيا.

٥٠ـ مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، تحقيق برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥١. المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور شريف النجار، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

٥٢- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٥٣. معاني القرآن، للفراء، تحقيق جماعة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٥٤. مفهوم الجملة عند سيبويه، للدكتور حسن الأسدي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٥٥. المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق جماعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٥٦. المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٥٧. المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق الدكتور محمد العمري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٥٨. من قضايا النظرية اللغوية العربية، للدكتور عبدالرحمن بودرع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٥٩. المنهج الوظيفي العربي الجديد، للدكتور عبدالجبار توامي. (بحث غير منشور).

٦٠. نحوي عربي من القرن الثامن (دراسة عن منهج سيبويه في النحو)، لمايكل جي كارتر، ترجمة الدكتور عبدالمنعم آل ناصر، (مجلة المورد مج٢٠، ع١، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م).